مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية المجلد (3) العدد(11)– سبتمبر 2024م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: x 145–2812 الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812– 5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eng

الشواهد النحوية والصرفية في شعر عدي بن زيد العبادي جمعا ودراسة وتوثيقا

د.منى عبدالمنعم حسن عبدالله
مدرس بقسم اللغويات – كلية البنات الإسلامية بأسيوط– جامعة الأزهر

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (3) Issue (11)- spt2024
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428
Website: https://jlais.journals.ekb.eg/

الشواهد النحوية والصرفية في شعر عدي بن زيد العبادي جمعا ودراسة وتوثيقا

د.منى عبدالمنعم حسن عبدالله

مدرس بقسم اللغويات

كلية البنات الإسلامية بأسيوط- جامعة الأزهر

ملخص البحث

جاءت الدراسة في هذا البحث بعنوان الشواهد النحوية والصرفية في شعر عدي بن زيد العبادي جمعا ودراسة وتوثيقا واشتملت الدراسة على مقدمة وفيها تحدثت عن أهمية الموضوع ، ودوافع اختيارى له ، والخطة التى راعيتها ، والمنهج الذى سرت عليه فى أثنائه.

ومبحثين المبحث الأول تحدثت فيه عن الشاعر عدي بن زيد اسمه ونسبه وبيئته التي عاش فيها وكيف أثرت على أسلوب وصفات شعره التي اتسمت بالسهولة واللين رغم أنه كان من شعراء العصر الجاهلي

المبحث الثاني وفيه الشواهد النحوية والصرفية التي استشهد بها علماء النحو ورتبتها حسب الألفية وكان عددها اثنين وعشرين شاهدا شرحتها ووثقتها وذيلت كل شاهد بملخص موجز لما ورد فيه من آراء العلماء

ثم ذيلت البحث بالخاتمة والفهارس

الكلمات المفتاحية : الشواهد النحوية – والصرفية – في شعر عدي بن زيد – جمعا – ودراسة – وتوثيقا

Grammatical and morphological evidence in the poetry of Oday Bin Zaid Al-Abadi collected, studied and documented

Abstract:

The study in this research was entitled Grammatical and Morphological Evidence in the Poetry of Oday Bin Zaid Al-Abadi, Collected, Studyed, and Documented. The study included an introduction, in which I talked about the importance of the topic, the motives for choosing it, the plan that I took into account, and the approach that I followed during it.

There are two sections, the first section in which I talked about the poet Oday Bin Zaid, his name, lineage, and the environment in which he lived, and how it affected the style and characteristics of his poetry, which was characterized by ease and softness, even though he was one of the poets of the pre-Islamic era.

The second section contains the grammatical and morphological evidence cited by grammar scholars and arranged according to the millennium. Their number was twenty-two witnesses, which I explained and documented, and each witness was appended with a brief summary of the scholars' opinions contained in it.

Then I appended the research with a conclusion and indexes

Keywords: grammatical - and morphological - evidence in the poetry of Oday Bin Zaid - collection - study - and documentation

المقدمة

الحمد لله الأول والآخِر، الظاهر الباطن، القادر القاهر، شكرًا على تفضُّله وهدايته، وفزَعًا إلى توفيقه وكِفايته، ووسيلة إلى حِفظه ورعايته، ورغبةً في المزيد من كريم آلائه، وجميل بلائه، وحمدًا على نِعَمه التي عَظُمَ خطرُها عن الجزاء، وجلَّ عددُها عن الإحصاء، وصلى الله على محمد خاتم الأنبياء، وعلى آله أجمعين، وسلَّم تسليمًا كثيراً وصحبه وبعد .

فإن الشواهد الشعرية تمثِّلُ الركيزة الأساسية ، والأساس الأصيل الذي نشأ عليه النحو العربي ، واعتمدت عليه دعائم البحث اللغوي ، وتقعَّدتْ بناء عليه قواعد العربية ، وانتظمت فرائدها ، وتشكلت جملها ، وتناغمت تراكيبها وتنوعت أساليبها ، وفاضت مادتها ، واتسعت معانيها فالشواهد المسموعة عن العرب الخُلَّصِ الموثوقِ بفصاحتهم ، وسلامة سليقتهم وصفاء لغتهم ، ونقاء لسانهم هي روح النحو التي تتلاءم مع قواعده ، وتتفاعل مع أصوله ، وهي دليل النحوي الذي يأنس به ، وحجته التي يركن إليها في إثبات قاعدة ، أو تقريرها ، أو تأكيد صحتها ولهذا فقد تنافس النحويون في معرفة الشواهد ، وحفظها ، واستخراجها من فصيح كلام العرب ، واستحضارها عند الحاجة ، والإتيان بها في مواضعها

والشعر له منزلته الرفيعة ، ومكانته السامية عند العرب وهو ديوانهم ، وخزانة حكمتهم ، ومستنبط آدابهم ، ومستودع لغتهم وسجل تاريخهم ، وأنسابهم ، وأحسابهم لهذا فقد عُني العرب بالشعر عناية فائقة ، واهتموا به اهتماما كبيرا ؛ فنشَّأوا أبناءهم عليه، وتباهوا واحتفوا بمن ينبغ فيه منهم ومن هنا فقد أنس النحويون إلى الشعر في تمثيل لغة العرب ، ووجدوا فيه المادة الخِصْبَةَ التي تفيض بمفردات العربية ، وتنطق بالأنموذج الأرقى للفصحى وتنضح بالعديد من الأساليب ، والكثير من الاستعمالات ؛ فأَوْلَوه عنايتَهم ، وعكفوا عليه حفظا ، واستقصاء ، وانتقاء ، ودراسة

وقد كان من أهم الدوافع لدراسة هذا الموضوع ما يلى:

أولا : أن الشواهد في شعر عدي بن زيد لم تفرد بدراسة نحوية ــ فيما أعلم فأردت بهذه الدراسة كشف النقاب عن هذه الشواهد فى بحث يلم شتاتها ؛ حتى يتم النفع به، ويسهل الوصول إليه.

ثانيا : أن الشاعر من شعراء العصر الجاهلي وهو ممن شملهم عصر الاحتجاج، وعليه فشعره حجة، فمن خلال دراسة شواهده نرى مدى مطابقتها للقواعد النحوية والصرفية أو مخالفتها لها

وقد وجدت أبحاثا ذات صلة بموضوع البحث منها

1- الشواهد النحوية والصرفية في شعر حسان بن ثابت جمعا ودراسة وتحقيقا في عام 1994

2- الشواهد النحوية والصرفية في شعر عنترة بن شداد لشكري السيد أحمد دياب عام 2000

3- الشواهد النحوية والصرفية في شعر عروة بن الورد القطامي محمد مصطفى عبدالعال الجامعة الإسلامية بغزة العدد 1 لعام 2004

4- الشواهد النحوية والصرفية في شعر الصعاليك المخضرمين جمعا لسليمان السعيد مطر 2008

5- الشواهد النحوية والصرفية في شعر العباس بن مرداس السلمي لمحمد عبدالحي محمود 2011

6- الشواهد النحوية والصرفية في شعر شيخ الأباطح أبي طالب لجمعان بنيوس بن جمعان السيالي جامعة أم القرى عام 2018

7- الشواهد النحوية والصرفية في شعر مسكين الدرامي (ربيع بن عامر) لعلي محمد حمدي عبداللاه مجلة كلية اللغة العربية العدد 2 لعام 2020

وهذه نماذج من الأبحاث التي عثرت عليها على سبيل المثال لا الحصر.

هذا ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة ومبحثين وخاتمة

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع ، ودوافع اختيارى له ، والخطة التى راعيتها والمنهج الذى سرت عليه فى أثنائه.

وأما المباحث ففيها : المبحث الأول تحدثت عن الشاعر عدي بن زيد اسمه ونسبه وبيئته التي عاش فيها وكيف أثرت على أسلوب وصفات شعره التي اتسمت بالسهولة واللين رغم أنه كان من شعراء العصر الجاهلي

المبحث الثاني وفيه الشواهد النحوية والصرفية التي استشهد بها علماء النحو ورتبتها حسب الألفية

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج

وقد اتبعت فى دراستى هذه المنهج التالى:

أولا : رتبت الشواهد النحوية على ترتيب ألفية ابن مالك ، والشواهد الصرفية على ترتيبه فى الشافية .

ثانيا : أذكر البيت محل الشاهد ثم أقوم بتوثيقه من الديوان إن وجد، ثم من كتب الأدب واللغة والنحو والصرف.

ثالثا : أمهد للقاعدة موضوع البيت الشاهد.

رابعا : أدعم البيت الشاهد بشواهد أخرى من القرآن الكريم ، ومن الشعر العربى الفصيح

خامسا: إن كان فى البيت قضية نحوية فإنى أقوم بدراستها بإيجاز مبينًة دليل كلٍّ مرجحًا للمختار داعمًة إياه بالدليل.

سادسا : قد يوجد فى بعض الأبيات أكثر من شاهد نحوى أو شواهد أخرى لغوية فأقوم بذكرها إتمامًا للفائدة

– وبعد فهذا جهدي وهو جهد المقل ــ فإن أكن وفقت فيه فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبى أنى قد بذلت غاية جهدى والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ؛ إنه نعم المولى ونعم النصير وبالإجابة جدير وهو حسبنا ونعم الوكيل .

المبحث الأول

نبذة عن عدي بن زيد

عدي بن زيد (587م)

هو عدي بن زيد بن حمار أو حماد بن زيد بن أيوب بن مجروف بن عامر ابن عصية بن امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار شاعر فصيح من شعراء الجاهلية وكان نصرانياً وكذلك كان أبوه وأمه وأهله وليس هو ممن يعد في الفحول وكان قروياً. وقد أخذوا عليه في أشياء عيب فيها [1]

وقال عنه الزركلي

(000 – نحو 35 ق هـ = 000 – نحو 590 م)

علي بن زيد حماد بن زيد العبادي التميمي: شاعر، من دهاة الجاهليين. كان قرويا، من أهل الحيرة، فصيحا، يحسن العربية والفارسية . [2]

حياته ونشاته

وهو أشهر شعراء المسيحية في الجاهلية شاعر الحيرة المشهور، وهو من العباديين ومن بيت شريف من بيوتهم النصرانية، خدم أبوه في دواوين الفرس وفي دواوين المناذرة بالحيرة، ولما أيفع ابنه عدي عُني بتربيته وتأديبه على الطريقة الفارسية؛ فكان يُحْسن لغة الفرس كما كان يحسن لغة العرب، وتعلَّم الرمي بالنشَّاب ولعب العجم على الخيل بالصَّوالجة. ولم يلبث أن التحق بديوان كسرى أبرويز بن هرمز "590 – 628م" وعُهد إليه فيه بالشئون العربية، ويقال: إن كسرى أرسله إلى ملك الروم في بيزنطة بهدية؛ فلما أتاه بها أكرمه، وفي أثناء عودته مر بدمشق وهناك انطلق لسانه بالشعر. وعاد إلى الحيرة فوجد أباه قد توفي. وظل مدة متنقلًا بين الحيرة والمدائن، [3]

---

[1] انظر شعراء النصرنية ليعقوب شيخوه 4 / 1

[2] انظر الأعلام للزركلي 4 / 220

[3] 194 انظر تاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف

وكان قومه يسموا بالعباد وقال ابن دريد إنما قيل لقوم عدي العباد لأنهمن اجتمعوا على النصرانية وأنفوا أن يقال لهم العبيد فتسموا بالعباد ومنهىقيل لأعل الحيرة العباد لأنهم كانوا في طاعة لملوك العرب والعجم واشتهروا أيضا بعرفتهم القراءة والكتابة وبيعهم الخمر والصيرفة [1]

شعره

أهم الموضوعات التي يدور فيها شعر عَدِيّ الخمرُ، وذكر الموت والفناء، وهو في الموضوع الأول يعد أبًا لشعراء الخمر في الجاهلية من مثل الأعشى، ثم لمن ظهروا في العصور الإسلامية بعد ذلك من مثل الوليد بن يزيد وأبي نواس.

ويروي الرواة لعدي بجانب شعره في الخمر أشعارًا في الفناء وزوال الحياة، وهي تأخذ عنده أسلوبين: أسلوبًا يتحدث فيه عن الحياة والموت وأن الدنيا غير باقية، وأسلوبًا قصصيًّا يتخذ فيه من التاريخ وهلاك الملوك والأوائل وسيلة إلى العظة والعبرة.

ويكثر البحتري في حماسته من إنشاد مثل هذه الأبيات لعدي بن زيد التي يتحدث فيها عن الحياة والموت ومصير الملوك السابقين. ونحن لا نطمئن إلى كل هذه الأشعار؛ بل نقف منها موقفنا من نظيرها عند الأعشى، فإن القصاص والوعاظ على ما يظهر أضافوا إليه أشعارًا كثيرة. ولعل ذلك ما جعل اللغويين. يرفضون الاستشهاد بشعره [2]

وقد ذكر محقق ديوان عدي محمد جبار المعيبد أن ما جمعه من شعره يزيد عن 900 بيت وهو رقم نستطيع أن نطمئن له وقد وصف ديوانه بأنه تام في جزء وقد تناول الدكتور طه حسين ثضية الانتحال في شعر عدي لأن شعره اتصف بالسهولة واللين وهما لا يلائمان طبيعة الشعر الجاهلي ولكن بيئة الحيرة وهي بيئة حضارية عاش فيها عدي هي التي أكسبت شعره هذه الصفات

---

[1] انظر ديوانه تحقيق محمد جبار المعيبد ص 10

[2] انظر تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي لشوقي ضيف بتصرف من ص391 إلى 394 وانظر مصادر الشعر الجاهلي ص 114

وكانت أشعاره لها أغراض متعددة تناثرت في بعض قصائده التي قالها قبل أن يسجن كانت تصف الخيل والخمر وكذلك الغزل أما ما قاله بعد سجنه فكان شعره مملوء بالأسى والألم حينا وبالعتاب لأولاده وأخوته حينا [1]

[1] انظر ديوانه تحقيق محمد جبار المعيبد ص 17

فضله

وقيل في فضله

عديُّ بن زيد العباديّ وهو أحدُ من قد حُمِل عَلَى شعره الحَمْلُ الكثير ولأهل الحِيرة بشعره عنايةٌ وقال أبو زيدٍ النحويّ : لَو تمنَّيت أنْ أقولَ الشِّعر ما قلتُ إلا شعرَ عديِّ بن زَيد [1]

وقالوا عنه أيضا

أخبرنا أبو حاتم عن الأصمعى، قال: قلت لأبى عمرو بن العلاء: كيف موضع عدىّ بن زيد من الشعراء؟ قال: كسهيل فى النجوم؛ يعارضها و لا يدخل فيها.[2]

وعنه قال صادق الرافعي

وخرج من أهل الملتين شعراء معروفون مع ذلك تؤثر لهم أشعار دينية على نحو ما تجد في الشعر العبراني مثلاً، إلا أن يكون لذلك سبب تستدعيه طبيعة الشاعر فيغلب ما تجد في الشعر البعراني مثلاً، إلا أن يكون لذلك سبب تستدعيه طبيعة الشاعر فيغلب على الأسباب الأخرى، والطبيعة دائماً تقوى أسبابها وتضعف على هذا التقدير، ولم نعثر بعد جهد التفتيش وطول التنقيب إلا على [اثنين] من الشعراء اشتهر بهذا النوع الديني من الشعر.. وهما عدي بن زيد العبادي، وأمية بن أبى الصلت، أما عدي فكان يسكن الحيرة ويجاوز الريف، وشعره لإحكام أمثاله مثل في الحكم، ومن مشهوره أبياته في الاعتبار بذهاب القرون وهلاك الملوك، ومطلعه: [الخفيف] أيُّها الشَّاعرُ المعيَّرُ بالدَّه رِ أأنتَ المبرَّأُ الموفورُ؟

قال الجاحظ في عدي وكان نصرانياً دياناً وترجماناً وصاحب كتب، وكان من دهاة أهل ذلك الدهر.. ثم أورد شعراً له يذكر فيه شأن آدم ومعصيته وكيف أغواه إبليس وكيف دخل في الحية وان الحية كانت في صورة جمل فمسحها الله عقوبة لها حين طاوعت عدوه على وليه، ومطلع هذا الشعر: [البسيط] قضى لستَّةِ أيَّام خليقتهُ وكانَ آخرها أنْ صوَّر الرَّجلاَ

---

[1] انظر الحيوان للجاحظ7 / 149

[2] - انظر كتاب الموشح للمرزباني 1 / 51

دعاهُ آدمُ صوتاً فاستجابَ لهُ بنفخةِ الرُّوحِ في الجسمِ الذي جبلا

وهذا هو المذهب الذي قلنا إننا لم نعرف به في شعراء العرب غير اثنين، عدي هذا أحدهما.[1]

وفاته وقد فسدت الأمور بينه وبين النعمان أبي قابوس، مع أنهم يقولون: إنه لعب دورًا في توليته على الحيرة بعد أبيه دون بقية إخوته. ويقال: إن الذي أفسد ما بينهما بعض بني مَرِينا؛ إذ زعموا للنعمان أنه يقول: إنه عامله وإنه هو الذي ولاه ما ولاه؛ فاضطغن عليه النعمان، وانتهز فرصة مجيئة من لدن كسرى ذات مرة، وأمر بحبسه، ولم يُجْده عنده استعطافه ولا ما نظمه فيه من أشعار. وعلم كسرى فكتب إلى النعمان يأمره بإطلاقه؛ غير أن الرسول وجد عديًّا قد مات في سجنه مختنقًا. وغضب كسرى حين علم بذلك على النعمان غضبًا شديدًا [2].

---

[1] انظر تاريخ الأدب العربي للرافعي ص 304

[2] انظر مصادر الشعر الجاهلي ص 114

المبحث الثاني

وفيه الشواهد النحوية أولا :

وضع الظاهر موضع الضمير

قال عدي بن زيد

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ... نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا [1]

وقد تحدث علماء النحو عن وضع الظاهر موضع الضمير فقالوا

منهم ابن جني أن وضع الظاهر موضع الضمير جائز إذا أعيد بلفظه فقال : (فإن لم يأت مضمرًا وجاء مظهرا فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة؛ نحو: زيد مررت بزيد، كقول الله سبحانه: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّة و {الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ} وقوله

لا أرى الموت يسبق الموت شيءٌ ... نغض الموت ذا الغنى والفقيرا [2]

فأوقع الظاهر ههنا موقع المضمر لتعظيم الأمر مثل قولهم:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا [3]

وقد أجاز النحاة وسيبويه وضع الظاهر موضع الضمير قياساً إن كان في معرض التفخيم والتعظيم مثل قوله تعالى: {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّة) وقوله: {الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ} فالحاقة مبتدأ، وما لحاقة جملة خبرية وقد ربط بينها وبين المبتدأ بإعادته بلفظه خبراً للمبتدأ الثاني.

وأشار الرضى إلى أن سيبويه [4]أجاز في غير موقف التفخيم أن يحل الظاهر محل المضمر بشرط أن يكون بلفظ الأول وهذا في الشعر فقط ضرورة قال الشاعر:-

لا أرى الموت يَسْبِقُ الموتَ شيء ... نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

وإن لم يكن الإسم الظاهر بلفظ الأول لم يجز عند سيبويه، وأجازه الأخفش وإن لم يكن في الشعر. [5]

---

[1] البيت من بحر الخفيف وهو لعدي بن زيد وهو في ديوانه ص 65 ولسوادة بن زيد في شرح شواهد المغني للسيوطي

[2] الخصائص لابن جني 3 /55

[3] انظر أمالي ابن الحاجب 2 / 829

[4] رأي سيبويه في الكتاب 1 / 62

[5] انظر الرابط وأثره في التراكيب العربية1 / 150 - 151

وذكر الشاطبي أن الموت في قول الشاعر

فالموت الثاني في موضع الضمير العائد على المبتدأ في الأصل، لأن أرى علمية، فالأصل الموت لا يسبقه شيء[1]

فأعاد الإظهار وكان الوجه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، ولكنه أظهر الضمير.

فسيبويه يختار – عند إعادة الاسم الظاهر – الرفعَ، لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلاّ أن تكون الجملة الأولى غير الثانية، فتكون الثانية ابتدائيةً كقولك: زيدٌ أكرمته وزيدٌ أحببته، إذ إنه بالإمكان الوقف على الجملة الأولى ثم الابتداء بالأخرى بعد ذكر رجل غير زيد. فلو قيل: زيد أكرمته وهو أحببته لجاز أن يُتوهم الضميرُ لغير زيد. فإذا أُعيد باسمه الظاهر انتفى التوهم. أما مع إعادته مضمراً في الجملة الواحدة نحو: زيد أكرمته فإنه لا يتوهم عود الضمير لغيره، إذ لا تقول، زيدٌ أكرمت عمراً

ونص بعضهم كمكي ابن أبي طالب (437هـ) ، والأعلم على أنه لا يجوز الإظهار في موضع الإضمار إلا في الشعر، كقول عدي البيت

ويرى قوم أنه يجوز في الشعر وغيره. قال مكي: وفيه نظر.

ويرى آخرون أنه لا يجوز مطلقاً لا في ضرورة ولا في اختيار. واستثنوا من ذلك ما إذا كان اسماً للجنس، أو أريد به تفخيم الأمر وتعظيمه فإن في ذلك فائدة كقوله – عز وجل–: {الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ} و {القارِعَةُ ما القارِعَةُ} ، فلولا ما أُريد به من معنى التعظيم والتفخيم لقيل – والله أعلم–: الحاقةُ ما هي، والقارعةُ ما هي.

وكقوله سبحانه: {إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزالَها وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَها} فأعاد الظاهر ولم يضمره. ومنه قول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقَ الموتَ شيءٌ

لأن الموت اسم جنس بمنزلة الأرض، فإذا أُعيد مظهراً لم يُتوهم

أنه اسم لشيء آخر كما يتوهم في زيد ونحوه من الأسماء المشتركة[2]

---

[1] شرح ألفية ابن مالك للشاطبي 1 / 632

[2] انظر الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين 1 / 429

و في شرح شواهد المغني على انه قد أقيم الظاهر موضع الضمير الرابط، والأصل: لا أرى الموت يسبقه شيء. وأما قوله: نغص الموت، ففيه أيضاً إقامة الظاهر مقام الضمير، لكن لا للربط، ويجوز مثله إذا كان في جملة مستأنفة،[1]

وبهذا يتضح أن البيت لا خلاف فيه بين العلماء في أنه قد وضع الظاهر فيه موضع الضمير في كلمة الموت فقد أجاز سيبويه وغيره من النحاه إذا كان في موضع التفخيم والتعظيم وأجازه أيضا سيبويه في غير موضع التفخيم بشرط إعادته بنفس اللفظ وهو ضرورة في الشعر فقط واستدل بالبيت موضع الشاهد وإذا لم يكن في الشعر لم يجز وقد أجازه الأخفش و يرى بعض العلماء بعدم جواز ذلك لا في الشعر ولا في غيره إلا إذا كان اسم جنس كما هنا في كلمة الموت وعلى اختلاف التعليلات فالجميع أجاز البيت

اجتماع الإسم مع اللقب

قول عدي :

ومن طلب الأوتار ما حَزَّ أنفه قصيرٌ ورام المَوْتَ بالسَّيفِ بيهسُ

نَعَامةُ لَمَّا صَرَّعَ القَوْمُ رَهْطَهُ تَبَيَّنَ في أثوابه كيف يلبس [2]

على أن الشاعر قد أتبع اللقب الاسم فإن بيهساً اسم رجل و نعامة لقبه وهو عطف بيان لبيهس .

ذكر العلماء أنه

إذا قصد الجمع بين الاسم واللقب: أتي بالاسم أولا ثم باللقب، لكون اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت، فلو أتي به أولا، لأغني عن الاسم فلم يجتمعا، ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعا إأو نصبا، على المدح أو الذم، لكونه متضمنا لأحدهما، ويجوز الأتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك، . [3]

وقيل لأن اللقب بمنزلة الصفة لإشعاره بالمدح أو الذم، وهي تتأخر عن الموصوف.

---

[1] شرح شواهد المغني 7 / 78

[2] البيتان من بحر الطويل وهما للمتلمس في ديوانه ص 114 – 116 وعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص 200

[3] انظر شرح الرضي على الكافية 3 / 266

أما من حيث إعراب اللقب فقد ذكر أنه يعرب بإعراب الاسم، فيكون تابعًا له في رفعه ونصبه وجره. على أنه بدل منه أو عطف بيان .

سواء كان اللقب والاسم مفردين، أي : غير مركبين. نحو : جاء سعيدٌ كرزٌ ورأيت سعيدًا كرزًا. ومررت بسعيدٍ كرزٍ. أم مركبين نحو : جاء عبدُ الله زينُ العابدين. أم مختلفين إفرادًا وتركيباً، مثل : جاء زيدٌ زينُ العابدين، وجاء عبدُ الله كرزٌ .

ففي هذه الحالات الأربع يتبع اللقبُ الاسمَ في إعرابه. ويجوز في الحالة الأولى – وهي أن يكونا مفردين – إضافة الاسم إلى اللقب . فيكون اللقب مجرورًا بالإضافة، مراداً بالأول المسمى والثاني الاسم، نحو : جاء سعيدُ كرزٍ .

لكن المختار في هذه الحالة الاتباع كغيرها من الحالات – لأنه أيسر، ولأن الاتباع لا يحتاج إلى التأويل المذكور. لأنه يلزم على القول بالإضافة إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا ممنوع كما ذكر النحويون في باب الإضافة [1]

وقد رجح كل من أبي حيان وصاحب اللباب الإضافة فقالوا :

قال شارح اللباب : هذا من الأجراء في المفرد فإن نعامة وبيهس : اسمان لذاتٍ واحدة والثاني لقب فكان القياس إضافة العلم إلى اللقب وقد أجري عليه .

وكذا قال أبو حيان في تذكرته قال : إذا كان الاسم واللقب مفردين بلا أل أضيف الاسم إلى اللقب .

وقد يجمع بينهما ويفصل أحدهما عن الآخر وجاء ذلك في الشعر وأنشد البيتين

وما في ما حز إما زائدة أي : ومن طلب الأوتار حز أنفه قصير وهو إشارة إلى قصة قصير مع الزباء وهي مشهورة . أو مصدرية على أنه مبتدأٌ مع خبره والجار والمجرور وهو من طلب خبره مقدماً عليه أي : حز أنفه حاصلٌ من جهة طلب الأوتار . و نعامة عطف بيان لبيهس وهو محل الاستشهاد . ومحل كيف نصبٌ على الحال والعامل يلبس والجملة وهي كيف مع ما عمل فيه سادٌّ مسد المفعولين لتبين . ولا يجوز أن يكون مفعولاً لتبين لئلا يبطل صدريته . انتهى . [2]

---

[1] انظر تعجيل الندى بشرح قطر الندى 1 / 81 وشرح ألفية ابن مالك 1 / 61

[2] انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 7 / 269 – 270

ونخلص من الكلام السابق أن الشاهد في البيت هو اجتماع الإسم (بهنس) مع اللقب وهو (نعامة) وقد تقدم الاسم على اللقب وهوبذلك قد جاء وفقا للقواعد النحوية المتفق عليها وأعربت نعامة عطف بيان لبهنس أو بدلا منه وهذا هو الراجح وقد رجح أبو حيان وصاحب اللباب الإضافة على البدلية وعطف البيان

(ما) بين الموصولية والاستفهامية

قول عدي :

لم أر مثل الفتيان في غير ال أيام ينسون ما عواقبها [1]

تعددت آراء العلماء في (ما) بين أن تكون موصولة والضمير بعدها محذوف وبين أن تكون استفهامية وأعرض الآراء

حكى صاحب الكتاب عن الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا؛ أي: الذي هو قائل لك شيئًا.

وعليه قوله:

لم أرَ مثل الفتيان في غيَر الــ ... أيام ينسَوْن ما عواقبُها

أي: ينسون الذي هو عواقبها، وحَذْفُ الضمير من هنا ضعيف؛ لأنه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك: ضربت الذي كلمت؛ أي: كلمته.

وإن شئت كان تقديره: ينسون أيُّ شيء عواقبها؟ فتكون ما استفهامًا، وعواقبها خبرًا عنها، والجملة في موضع نصب بينسون، وجاز فيها التعليق؛ لأنها ضد يذكرون ويعلمون، فيجري مجرى قولك: لا تنسَ أيُّنا أحق بكذا، وأَتذكُرُ أَزيدٌ أفضل أم عمرو؟ [2]

وَقَوله: مَا عواقبها مَا استفهامية مُبْتَدأ وعواقبها الْخَبَر وَالْجُمْلَة فِي مَوضِع مفعولي علم المعلّق عَن الْعَمَل بالاستفهام.

وَقَالَ ابْن الشجري [3]فِي أَمَالِيهِ مُشِيرا إِلَى أَن هَذَا الْبَيْت لأحيحة بن الجلاح بقوله: وَالْبَيْت الَّذِي أنْشدهُ سيبويه شَاهدا على جَوَاز الرّفْع من مَقْطُوعَة لرجل من الْأَنْصَار

---

[1] - البيت من المنسرح وهو لعدي في ديوانه ص 45

[2] - انظر المحتسب لابن جني 1 / 64

[3] انظر أمالي ابن الشجري1 / 331

ثمَّ قَالَ ابْن الشجري: وَوَقع فِي أَكثر نسخ كتاب سِيبَوَيْهِ غير مَنْسُوب إِلَى شَاعِر مسمّى وَوَجَدته فِي كتاب لغويّ مَنْسُوبا إِلَى عدي بن زيد وتصفحت نسختين من ديوَان شعر عديّ فَلم أجد فيهمَا هَذِه المقطوعة بل وجدت لَهُ قصيدة على هَذَا الْوَزْن وَهَذِه القافية أَولهَا:

(لم أر مثل الأقوام فِي غبن الْأَيَّام ... ينسون مَا عواقبها) [1]

فالوجه أن تكون "ما" استفهامًا و"عواقبها" الخبر، كقوله تعالى ذكره: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ}[2] أي: ما أدراك أي شيء الحطمة؛ فكأنه قال: أي شيء عواقبها، على مذهب التعجب منها والاستعظام لها؛ فهذا أوجه من أن يحمل الكلام على أنه: ينسون الذي هو عواقبها،[3]

وهذا الرأي يرجح كونها استفهامية عن كونها موصولة لأن العلماء ذكروا في الموصولة أن حذف الضمير لا يجوز إلا في حالة الاستطالة ولم يتوفر هذا في محل الشاهد ولذلك حكموا عليه بالشذوذ فذكروا

إن كان الموصول غير "أي" فلا يجوز ذلك عند البصريين إلا بشرط الاستطالة في الصلة، نحو

نحو ما روي عن العرب: "ما أنا بالذي قائل لك شيئاً"، يريد الذي هو قائل لك شيئاً، ومنه قوله تعالى: {وهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وفِي الأَرْضِ إِلَهٌ} والتقدير: هو في السماء إله وهو في الأرض إله، وهو جدير.

فإن لم تطل الصلة فلا يجوز حذفه إلا في ضرورة، وإن جاء في الكلام شيء منه فشاذ يحفظ، ولا يقاس عليه، نحو قال الشاعر:

لم أر مثل الفتيان في غير الـــ أيام ينسون ما عواقبها [4]

من أخوات كان

قول عدي :

---

[1] - أنظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي 3 / 353

[2] - من الآية 5 في سورة الهمزة

[3] - انظر سر صناعة الإعراب لابن جني 2 / 60

[4] وانطر ارتشاف الضرب من لسان العرب 2 / 1017 انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 3 / 86وانظر شرح الكافية الشافية 1 /295

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذاك الدهر حالا بعد حال[1]

تحدث العلماء عن كان وأخواتها في دخولها على الإسم والخبر وعملها فيهما وقد اتفقوا على رفعها للإسم ونصبها للخبر ولكن تعددت آرائهم في تسمية ما بعد كان وأخواتها

فقال ناظر الجيش: قال المصنف [2]: الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول فقال قاصدا هذا الباب : هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول والمفعول فيه لشيء واحد.[3] وكذا فعل المبرد فإنه ذكر هذه الأفعال في بابها «هذا باب الفعل المتعدّي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك الفعل كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات وأضحى ومادام ومازال وليس وما كان في معنا هنّ».

ثم قال : وهذه الأفعال صحيحة كضرب ولكننا أفردنا لها بابا إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد .[4] فأي التعبيرين استعمل النحوي أصاب لكن الاستعمال الأشهر أولى.

وإذا دخل شيء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد فيقال في هذا حلو حامض كان هذا حلوا حامضا وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا أثبت فعامل كان وأخواتها أقوى منه ولذلك انتسخ عمله [5]

أما عن عملها فقد قال النحويون

اتفقوا على نصبها ما بعد المرفوع، فقال الجمهور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول، وقال الفراء: انتصب تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين انتصب على الحال، واختلفوا في المرفوع، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها، شبهت كان بالفعل

---

[1] البيت في ديوانه ص 83 وروايته وكذاك الدهر يودي بالجبال

[2] - انظر شرح التسهيل 1 / 337

[3] - أنظر الكتاب 1 / 45

[4] المقتضب 4 / 86

[5] - أنظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3 / 1083

الصحيح نحو: ضرب، فعمل عمله، وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين: أنه باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه .[1]

وقد استعملت هذه الأفعال على ثلاثة معانٍ (أصبح وأمسى وأضحى)

أحدها: أن تدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر، فإذا قلت: "أصبح زيد عالمًا"، و"أمسى الأمير عادلًا"، و"أضحى أخوك مسرورًا"، فالمراد: أنّ علم زيد اقترن بالصباح، وعدل الأمير اقترن بالمساء، وسرور الأخ اقترن بالضحى. فهي كـــ"كانَ" في دخولها على المبتدأ، وإفادةِ زمانها للخبر، إلّا أن أزمنة هذه الأشياء خاصة، وزمانُ "كانَ" يعُمّ هذه الأوقات وغيرَها، إلّا أن "كانَ" لِما انقطع، وهذه الأفعال زمانُها غير منقطع، ألا ترى أنك تقول: "أصبح زيد غنيًّا"، وهو غنيّ وقتَ إخبارك غيرَ منقطع.

الثاني: أن تكون تامّة تجتزىء بمرفوع لا غير، ولا تحتاج إلى منصوب، كقولك: "أصبحنا"، و"أمسينا"، و"أضحينا"، أي: دخلنا في هذه الأوقات، وصِرْنا فيها،

الوجه الثالث: أن تستعمل بمعنى "كان"، و"صار"، من غير أن يُقصد بها إلى وقت مخصوص، نحوَ قولك: "أصبح زيدٌ فقيرًا، وأمسى غنيًا"، تريد به أنه صار كذلك مع قطع النظر عن وقت مخصوص. ومنه قول عديّ بن زيد [من الخفيف]:

ثمّ أضحوا كأنّهم ورق ... إلخ

يريد أنهم صاروا إلى هذه الحال[2]

وقوله أيضا:

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذاك الدهر حالًا بعد حال

وينبغي أن يقيد كونها يقع الماضي خبرًا لها بأن لا تكون بمعنى "صار"، فإنها إذا كانت بمعنى "صار" فلا يقع الماضي خبرًا لها، ويمتنع ذلك من حيث امتنع في "صار".[3]

---

[1] - انظر اؤتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان 3 / 1146

[2] وانظر الكناش في فني النحو والصرف 2 / 41 انظر شرح المفصل لابن يعيش 4 / 355 -356

[3] انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 4 /153

وفهم من الشاهد السابق أن أضحى لا يصح أن تكون بمعنى صار لأن خبرها جاء ماضيا وقد منع العلماء في صار أن يكون خبرها ماضيا وقد وضح العلماء هذا اللبس فقالوا :

لا تدخل "صار" وما بعدها على ما خبره فعل ماض، وقد تدخل عليه "ليس" إن كان ضمير الشأن، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقًا،

والذي بعد "صار" هو: ليس ودام وزال وأخواتها، ومعناها مناف للماضي، وذلك أن صار وما دام وما زال وأخواتها تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار، والأفعال الماضية تعطي الانقطاع، فتدافعا.

ويجوز دخول البواقي عليه مطلقًا، خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـــ"قد" هذا مذهب الكوفيين. وحجة المنع أن "كان" وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها /فضلًا؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد قام" كان المفهوم منه ومن "كان زيد قام" واحدًا، فإن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار "قد" لأنه يقرب الماضي من الحال.

والصحيح جواز ذلك دون اشتراط قد، وذلك أنك إذا قلت "أصبح زيد خرج" دل على أن الخروج الماضي كان في وقت الصباح، وكذلك أمسى وأضحى وظل وبات.[1]

وبهذا يكون الشاهد لا مانع فيه من أن تكون أضحى بمعنى صار وأن يقع في خبرها ماض

من أخوات كان

قول عدي بن زيد

ثم أضحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور[2]

اتفق علماء النحو على أن أضحى في هذا البيت جاءت بعنى صار فقالوا

---

[1] انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل بتصرف 4 / من ص147 إلى ص151

[2] البيت من بحرالخفيف وه لعدي في ديوانه ص 90

الفعل: أضحى

(ضحا) و (ضَحِى) ضَحْوا وضَحْيا وضُحِيّا برز للشمس والطريق ضُحوًّا ظهر و (أضحَى) يَفعل كذا فعَله صَلَيناها في ذلك الوقت و (ضَحِى) ضَحاءٌ أصابه حرُّ الشمس.

ومعنى الفعل هنا: اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الضحى.

وأضحى ترفع المبتدأ والخبر بدون شروط، وبدون أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء مثل غيرها من أخوات كان التي تحتاج إلى ذلك، ويمكن لهذا الفعل أن يأتي خبره وسط الجملة، أي: بين الفعل نفسه وبين اسمه. كما يجوز تقديم الخبر في هذا الفعل وهو قد يأتي تاماً وقد يأتي ناقصاً.[1]

وهي تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت الضحا، فى زمن يناسب صيغتها ... مثل: أضحى الزارع نكبًّا على زراعته. وتستعمل كثيراً بمعنى: "صار" فَتعمل بشروطها فى مثل: أضحى الميدان الصناعى مطلوباً. وإنما كانت بمعنى: "صار" لأن المعنى ليس على التقيد بوقت الضحا أوغيره – وإنما على التحول والانتقال من حالى إلى أخرى. وقد تستعمل تامة في مثل: أضحى النائم، أي: دخل في وقت الضحا [2]

وذكر العلماء أن

أصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان أحدها أن يقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان والثاني أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها

والثالث أن يكون بمعنى صار كقولك أصبح زيد غنيا وأمسى أميرا وقال عدي بن زيد

(ثم أضحوا كأنهم ورق جف ... فألوت به الصبا والدبور) [3]

---

[1] انظر الأفعال الناسخة لحمدي فراج 1 / 93

[2] انظر النحو الوافي 1 / 555

[3] انظر المفصل في صنعة الإعراب 1/ 353

إعراب البيت

ثم: حرف عطف. "أضحوا": فعل ماض ناقص، و"الواو": ضمير متصل مبني في محل رفع اسم "أضحى". كأنهم: حرف مشبه بالفعل، و"هم": ضمير متصل في محل نصب اسم "كان". ورق: خبر "كأن" مرفوع. جف: فعل ماض مبني على الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هو". فألوت: الفاء: حرف عطف، "ألوت": فعل ماض، و"التاء": للتأنيث. به: جار ومجرور متعلقان بـــ"ألوت". الصبا: فاعل مرفوع. والدبور: "الواو": حرف عطف، "الدبور": معطوف على "الصبا" مرفوع.

وجملة "أضحوا": معطوفة على جملة سابقة. وجملة "كأنهم ورق": في محل نصب خبر "أضحى". وجملة "جف": في محل رفع نعت "ورق". وجملة "ألوت ... ": معطوفة على جملة سابقة.

الشاهد: قوله: "أضحوا" حيث استعمل الفعل "أضحى" بمعنى "صار [1]

وبهذا يكون البيت باتفاق العلماء على أن أضحى بمعنى صار

(ليت) من أخوات إن

قال عدي :

فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال [2]

ذكر العلماء أن ليت في هذا البيت حرف ناسخ وهو مختص بالدخول على الجملة الأسمية ودخولها هنا على الفعل تأوله علماء النحو فذكروا أن

محلّ الشاهد فيه قوله "فليت دفعت الهم" حيث وقع الفعل بعد ليت، وقد علمنا أن "ليت" من الأدوات المختصة بالدخول على الجمل الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، ومن أجل هذا جعل النحاة اسم ليت في هذا البيت محذوفًا، وتقدير الكلام: فليتك دفعت الهم إلخ؛ فيكون هذا الفعل مع فاعله جملة في محلّ رفع خبر ليت، ولا يكون الفعل واقعًا عند التحقيق بعد ليت؛ لأن الواقع بعد ليت هو اسمها المقدر، ويجوز أن

---

[1] انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 225

[2] البيت لعدي وهو في ذيل ديوانه ص 162

يكون الضمير المحذوف هو ضمير الشأن والحال، وتقدير الكلام حينئذ: فليته "أي الحال والشأن" دفعت الهم إلخ، ولكن ما ذكرناه أولًا أمثل من هذا، [1]

فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ولا يقبح في الكلام إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون إن وأخواتها داخلة على فعل فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر لأنها حروف طالبة للأسماء فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال .)

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة إن وأخواتها للأفعال لأنه مفسر بالجملة التي بعده فأشبهت الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلاً يحبه عمرو في أن كل واحدة من الجملتين مفسره لما قبلها .

والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له . وأيضاً يستعمل في موضع التعظيم والحذف مناقض لذلك .

وأما قول الشاعر: (فليت دفعت الهم عني ساعةً ** فبتنا على ما خيلت ناعمي بال) فيحتمل أن يكون المحذوف منها ضمير الشأن فيكون التقدير : فليته دفعت ويكون البيت إذ ذاك من قبيل ما يقبح في الكلام والشعرويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب فيكون التقدير : ليتك دفعت الهم . وحملها على هذا الوجه أولى لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلزم في الوجه الأول .[2]

وذكر أبو زيد الأنصاري أن إضمار الشأن هنا هو الأولى عنده فقال : قوله «فليت دفعت» الأحسن في العربية أن يكون أضمر الهاء. كأنه قال: فليته دفعت. يريد فليت الأمر هذا كما تقول: إنه أمة الله ذاهبة. وإنه زيد منطلق يريد أن الأمر. [3]

---

[1] وانظر أمالي ابن الشجري 2 / 18 وشرح الشواهد الشعرية 3 / 326 - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 149

[2] - أنظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 10 / 477

[3] انظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري1 / 196

ونخلص من هذا أن العلماء اتفقوا على أن ليت من الحروف المشبهه بالأفعال ولا تدخل إلا على الجملة الاسمية وقد جاء بعدها فعل في البيت محل الشاهد ولذلك تأوله العلماء على إضمار ضمير المخاطب (ليتك) يكون اسم ليت والجملة بعدها خبر واستحسنه معظم العلماء وأجاز بعضهم إضمار الشأن ويكون التقدير (ليته) ولكن على ضعف بل وجعلوه من القبيح ولم يخاره إلا أبو زيد

من باب الفاعل

قول عدي :

فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقي [1]

ويروى وتعطف عليه كف الساقي

وقد استشهد بهذا البيت في التذييل والتكميل على أنه من باب الفاعل فقال

وإن ولي الاسم ما يطلب الفعل. والذي يطلب الفعل على قسمين: منه ما يطلبه على جهة اللزوم، ومنه ما يطلبه على جهة الأولى. فالأول نحو أدوات الشرط كلها، والثاني نحو أدوات الاستفهام، فإذا قلت: إن زيد قام أكرمتك، وأزيد قام؟ كان ارتفاع زيد على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه الظاهر، كأنه قال: إن قام زيد قام أكرمتك، وأقام زيد قام، إلا أنه لم يرد هذا القسم الأخير وإن كان ((ما يطلب الفعل)) يشمله، وإنما عنى ما يطلب على اللزوم؛ لأنه لا خلاف بين النحويين في جواز إعراب (زيد) من قولك ((أزيد قام)) مبتدأ، و ((قام)) في موضع الخبر، فلم يتعين أن يكون فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وإن كان هو الأرجح في الإعراب. ومثل بقوله} وإنْ أَحَدٌ مِنَ اَلمُشْرِكْينَ اسْتَجَارَكَ {، وبقول الشاعر:

فمتى واغل ينبهم يحيو هــ، وتعطف عليه كأس الساقي

سوى بين المسألتين، وليستا بسيين؛ لأن مثل} وإن أحد من المشركين استجارك {فصحيح مقيس، وهو أن يرتفع الاسم بعد إن بفعل محذوف يفسره الظاهر، لكن له شرط، وهو أن يكون الفعل ماضيا في اللفظ أو منفيا بـــ ((لم)) فإن كان مضارعا فلا

[1] 156 البيت من بحر الخفيف وهو لزيد في ذيل ديوانه ص

يجوز ذلك إلا في الشعر وأما غيره (إن) من أدوات الشرط فلا يليه الاسم إلا في الشعر، مثل البيت الذي أنشده.[1]

وذكر معظم العلماء أن هذا البيت شاهد في باب الاشتغال

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسر لذلك الفعل المقدر.

وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء

لما كانت "إن" هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها؛ لأنها هي الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذلك ههنا.

وأما قول عدي:

فهو ضعيف لا يجوز في الكلام؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وهي فرع على إنْ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرفِ الجزمِ، وذلك ضعيف في إنْ في الكلام، فإنما يجوز في الشعر، وإذا كان ذلك ضعيفًا في إن وهي الأصل ففيما هو فرع عليه أولى.[2]

وعلى هذا

يكون : (واغل) إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب، وليس الثاني تابعا للأول فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر.

---

[1] التذذييل والتكميل 6 / 183 - 184

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف بتصرف 2 / 505 – 506 – 507

والجواب: أن المحذوف في مثل هذا لما التزم حذفه وجعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيّا، فلم يلزم من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب.

على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور؛ فأن لا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى.[1]

أما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعفٌ في الكلام، لأنَّها ليست كإن، فلو جاز في إن وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعل.

وممَّا جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدىَّ بن زيد:

فَمتى واغلٌ ينبهم يحيّو ... هــ هو وَتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقِي [2]

وكان هذا أيضا رأي المبرد

فقد جاء في المقتضب

فَإِن اضْطر شَاعِر جَازَ فِيهِنَّ الْفَصْل جزمن أَو لم يجزمن وَجَاز ذَلِك فِي حُرُوف الْجَزَاء دون سَائِر عوامل الْأَفْعَال لِأَنَّهُ يَقع بعدهن الْمُسْتَقْبل والماضي وَلَا يكون ذَلِك فِي غَيْرهنَّ من العوامل فَلَمَّا تمكن هَذَا التَّمَكُّن احتملن الْإِضْمَار والفصل فمما جَاءَ فِي الشّعْر البيت [3]

وقال أيضا ابن السراج

(وحروف الجزاء يقبحُ أن يقدم الاسمُ معها على الأفعال، شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أنَّ حروف الجزاءِ "فقط" جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها "فَعَلَ ويفعلُ" ويكون فيها الاستفهام، ويجوز في الكلام أن يلي "إن" الاسم إذا لم تجزم وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر؛ لأنها تشبهُ "بلَم"، وإنما جازَ هذا في "إنْ" لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: "إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ" وهي على كل حالٍ إنْ لَم يلها فِعلٌ في اللفظ فهو مقدر في

---

[1] وانظر شرح التسهيل لابن مالك 1 / 108 - انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 4 / 1583

[2] - انظر الكتاب لسيبويه 3 / 113

[3] انظر المقتضب 2 / 76

الضمير. وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيفٌ، ومما جاء في الشعر مجزومًا في غير "إنْ" قول عَدي بن زيدٍ البيت [1]

وذكر ابن يعيش شاهدا آخر في البيت وأعربه فقال

"فمتى": الفاء: بحسب ما قبلها، "متى": اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـــ "يحيوه". "واغل": فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور."يَنُبهُم": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و"هم": ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. "يحيوه": فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. "وتعطَف": "الواو": عاطفة، "تعطف": فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. "عليه": جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. "كأس": نائب فاعل مرفوع بالضمة. "الساقي": مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة "الفعل المحذوف مع واغل": في محل جر بالإضافة. وجملة "ينبهم": تفسيرية. وجملة "يحيوه": جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة "تعطف": معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: "متى واغل ينبهم": حيث جزم "ينبهم" لما كان مستقبلًا، فدلَّ على أن موضع الفعل الماضي جزم إذا أتى بعد الشرط. [2]

وعلى هذا يكون في البيت حسب آراء العلماء ثلاثة شواهد

الأول أنه من باب الفاعل وقد تقدم على فعله فأعرب فاعل لفعل محذوف وهو ضعيف لأن أداة الشرط غير إن والفعل ليس ماضيا

---

[1] - الأصول لابن السراج 2 / 232

[2] - انظر شرح المفصل لابن يعيش 5 / 122

الثاني أنه من باب الاشتغال وعلى رأي الكوفيين أنه ارتفع بالفعل بعده ورأي البصريين أنه ارتفع بفعل محذوف يفسره المذكور بعده

الثالث أنه شاهد على جزم الفعل ينبهم

من باب الإشتغال

قول الشاعر : أرواح مودع أم بكور انت فانظر لأي ذاك تصير [1]

تعددت شواهد العلماءفي هذا البيت فمنهم من ذكره من شواهد باب الاشتغال ومنهم من أورده في باب التنازع ومنهم من استشهد به على جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ

قال سيبويه في هذا البيت وأما قول عدي بن زيد البيت

فإنّه على أن يكون فى الذى يَرْفَعُ على حالة المنصوب فى النصب | يعنى أن الذى من سببه مرفوع فترفعه بفعلٍ هذا يفسِّره كما كان المنصوبُ ما هو من سببه ينتصب فيكون ما سقط على سببيِّهِ تفسيرُه فى الذى ينصب على أنه شئ هذا تفسيره | يقول ترفع أنت أنت على فعل مضمر لأن الذى من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذى فى انظْر | وقد يجوز أن يكون أنت على قوله أنت الهالِكُ [2]

وكلام سيبويه يدل على أنه أجاز في البيت وجهين من باب الاشتغال أو على أن انت مبتدأ حذف خبره

وقد علل ابن خلف كلام سيبويه

فقال : إنما جاء سيبويه به لقوله: أنت فانظر، وهو يشبه: زيد فاضربه، وقد قال: لا يجوز إلاَّ على إضمار بسبب دخول الفاء، وقد دخلت الفاء في قوله "فانظر" فتأول ذلك على وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء، وأنها على غير الوجه الذي أفسده دخولها فيه. وجملة تأوله ثلاثة أوجه، أحده: ترفع أنت بفعلٍ مضمر يفسره الفعل المظهر الذي بعده، والثاني: تجعل أنت مبتدأ وضمر له خبرًا، وتجعل الفاء جوابًا للجملة، كأنه قال: أنت الرجل، كما تقول: أنت الهالك، ثمَّ تحذف فتقول: أنت لدلالة

---

[1] وهو في ديوانه ص 84 وروايته في الديوان فاعلم لأي حال تصير البيت من بحر الخفيف قاله عدي في مطلع قصيدةفي الموعظة والتذكير بالموت يعاتب فيها النعمان بن المنذر لأنه حبسه

[2] الكتاب لسيبويه 1 / 140

الحال عليه، الثالث: تجعل أنت خبر المبتدأ، كأنّك نويت الرّجل، جعلته في نيتك المبتدأ، وقال أبو سعيد السّيرافي: ووجه رابع عندي: أن ترفع أنت ببكور، لأنَّ المصادر تعمل عمل الأفعال، كأنك قلت: أأن تروح أم تبكر أنت؟ قال: وفيه وجه خامس، وهو أن يجعل البكور في معنى اسم الفاعل باكر، كما تقول: زيد إقبال وإدبار. ويجوز فيه وجه سادس، وهو أن تحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، كأنك قلت: أم صاحب بكور؟ انتهى كلام ابن خلف باختصار[1]

ولذلك رد أبو علي الفارسي على أبي سعيد السيرافي ما أجازه في قوله:

أرواح مودع أم بكور ... أنت، فانظر لأي ذاك تصير

من أن "أنت" مرفوع على الفاعلية بالمصدر، قال: لأن المصدر المنحل لـــ"أن" والفعل لا يوصف؛ لأنه كان عند النحويين بمنزلة المضمر، فكما أن المضمر لا يوصف فكذلك هذا.

وزاد الأستاذ أبو علي أن قال: إذا ارتفع أنت على الفاعلية بقي المبتدأ الذي هو المصدر بلا خبر.

وأقول: هذا لا يلزم؛ إذ هو نظير: أقائم الزيدان؟ فالفاعل سد مسد الخبر.

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي: يمتنع أن يكون أنت مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر؛ لأنك لا تقول: ضرباً أنت، فيكون فاعلاً، فكذلك لا تقول: أضرب أنت؟ من حيث إن الفاعل شديد الاتصال، والضمير يمكنك اتصاله، فتقول: ضربي زيداً حسن، فيلزم اتصاله لا فصله، كما فعلت العرب في الفعل في: ضربت زيداً؛ لأن التنوين يقطع الاسم عما بعده، فيجب امتناعه.[2]

وقد ذكر الزمخشري اوجها أخرى في إعراب البيت فقال

وأمّا قوله :

أرواح مودّع أم بكور ...أنت فانظر لأىّ أمر تصير

---

[1] شرح أبيات مغني اللبيب 4 / 39 وانظر شرح كتاب سيبويه1 / 495

[2] انظر التذييل والتكميل على شرح كتاب التسهيل 11 62 -63

وأنت مرفوع بفعل مضمر يفسّره الظّاهر، ورواح خبر مبتدأ محذوف تقديره: أهذا رواح؟ أو أصاحب رواح أنت؟ فيكون مبتدأ، وما تقدّم خبره، أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، أو مبتدأ، ورواح خبره.[1]

أما عن الفاء وزيادتها في خبر المبتدأ فقد قال المرادي

وأما الفاء الزائدة فهي ضربان: أحدهما الفاء الداخلة على خير المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها.

والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها. وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد. واحتج بقول الشاعر: عدي بن زيد:

أرواح، مودع، أم بكور ... أنت فانظر: لأي ذاك تصير؟

ولا حجة فيه، لاحتمال كون أنت فاعل فعل مقدر، يفسره الظاهر، أي: فانظر أنت.

وقد أجاز الفراء وجماعة، منهم الأعلم، دخولها في خبر المبتدأ، إذا كان أمراً، أو نهياً.[2]

أما عن كون البيت من باب الاشتغال

فقد اعترض على جعله من باب الاشتغال لكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

فإن قلت: كيف أجاز في قوله:

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي ذك تصير

أن يكون "أنت" فاعلًا يفسره "انظر"، ولا يفسر إلا ما يعمل، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؟

فالجواب: أنه إذا كان ما قبل الفاء مقدمًا لإصلاح اللفظ جاز إعمال ما بعد الفاء؛ لأن النية به أن يكون مؤخرًا، ثم قدم لإصلاح اللفظ، فالأصل: تنبه فانظر انظر، قبل

---

[1] انظر البديع في علم العربية 1 / 87

[2] انظر الجنى الداني في حروف المعاني 1 / 10

الاشتغال، ثم أضمر "انظر" كما تضمر "ضربت" في: زيدًا ضربته، فانفصل الضمير لأنه حذف عامله، فصار: تنبه فأنت انظر، ثم حذف "تنبه"، فصار الفاء صدرًا، فقدم ما بعدها عليها، فصار: أنت فانظر، وهذا سبيل ما جاء من نحو هذا في الاشتغال، نحو: زيدًا فامرر به، وزيدًا فاضربه.[1]

وذكر أبو حيان أن السيرافي

أجاز اتنازع المصدرين في قوله:

أرواح مودع أم بكور ...أنت فانظر لأي ذاك تصير

ولكن أبي حيان منع تنازع المصدين فقال ولا يصح تنازع المصدرين، فإذا قلت: سرني إكرامك وزيارتك زيدًا وجب نصب زيدًا بالثاني، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى. فإن كان المصدر في معنى الأمر، أو في معنى الخبر فينبغي أن يجوز الإعمال بأيهما أردت.[2]

وقد جاء لهذا البيت رواية أخرى

ويروى: " لك " فانظر لأيّ حال تصير " ولا شاهد فيه[3]

وبعد هذا التفصيل في شرح ما جاء في البيت

نرى أن كل ما ورد فيه من أوجه إعرابية قد اعترض عليها ولكني أرجح كون البيت من باب الاشتغال كما ذكر سيبويه

من باب الظرف (وسط)

قول عدي : [4]

وسطه كاليراع أو سرج المج دل طورا يخبو وطورا ينير

تحدث ابن منظور عن كلمة (وسط) بسكون الوسط فقال :

---

[1] انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهسل 6 / 351

[2] انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب 4 / 2153

[3] انظر شرح أبيات سيبويه 1 / 495

[4] البيت من بحر الخفيف وهو لعدي في ديوانه ص 85

وأَما الوسْط، بِسُكُونِ السِّينِ، فَهُوَ ظَرْف لَا اسْمٌ جَاءَ عَلَى وِزَانِ نَظِيرِهِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ بَيْن، تَقُولُ: جَلَسْتُ وسْطَ الْقَوْمِ أَي بيْنَهم؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثِ:

أَتَى رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسْط الْقَوْمِ

أَي بَيْنَهُمْ، ولَمَّا كَانَتْ بَيْنَ ظَرْفًا كَانَتْ وسْط ظَرْفًا، ولِهَذَا جَاءَتْ سَاكِنَةَ الأَوسط لِتَكُونَ عَلَى وِزَانِهَا، ولَمَّا كَانَتْ بَيْنَ لَا تَكُونُ بَعْضًا لِمَا يُضَافُ إِليها بِخِلَافِ الوسَط الَّذِي هُوَ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِليه كَذَلِكَ وسْط لَا تَكُونُ بعضَ مَا تُضَافُ إِليه، أَلا تَرَى أَن وَسَطَ الدَّارِ مِنْهَا ووسْط الْقَوْمِ غَيْرُهُمْ؟ [1]

ومعنى كلام ابن منظور أن وسط بسكون السين ظرف بمعنى بين وقد تتجرد عن الظرفية فهو نادر كما ذكر ابن مالك وشبهها بحيث فقال :

ومثل «حيث» في ندور التجرد عن الظرفية «وسط» بالسكون كقولك: جلست وسط القوم، فهذا كثير، أعني وقوعه ظرفا.

وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف ومنه قول الشاعر يصف سحابا: –

وسطه كاليراع أو سرج المج ... دل طورا يخبو وطورا ينير

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع، ويروى: وسطه كاليراع بالنصب على الظرفية والحكم بأن «وسطه» خبر مقدم والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء، [2]

وقال أبو حيان عن تقسيم الظرف إن

القسم الثالث:منه ما هو نادر التصرف، ومنه (وسط) فالظرف ساكن العين، والاسم متحركها، تقول العرب: زيد وسط الدار فهذا ظرف، وضربت وسطه فهذا اسم مفعول به. والكوفيون لا يفرقون بينهما، ويجعلونهما ظرفين، وقال الفراء: إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا نحو: قعدت وسط القوم. وإن لم تحسن فاسم. وعنه أيضًا: أن المسكن، والمحرك يكون اسمًا وظرفًا، وفرق بين ما يصلح فيه بين فمسكنة، وما لا يصلح فيه فمحركة، وجوز في كل واحد منهما الآخر.

---

[1] انظر لسان العرب لابن منظور 7 / 429

[2] وانظر شرح التسهيل 2 / 233 انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 4 / 2004 - 2005

وقال ثعلب: ما كان أجزاء تنفصل قلت فيه وسط تقول: اجعل هذه الياقوت وسط العقد، وهذه الخرزة وسط السبحة، ولا تقعد وسط القوم. وما كان مصمتاً بلا أجزاء، ولا يتفرق قلت: احتجم وسط رأسك، وصل وسط الصحن . [1]

وقال الرضي

والأصل في "وسط" مصدر: وسط الشيء الشيء إذا وسطه ثم استعمل استعمال "بين" في ملازمة الإضافة والظرفية.

وقد يخلو من الظرفية كقول الشاعر يصف سحابا ذا برق:

وسطه كاليراع أو سرج المجـــ ... دل طورا يخبو وطورا ينير

يُروى: بالرفع والنصب.

فمن رفع فبالابتداء، وكان فيه حجة على ما قلنا.

ومن نصب فعلى الظرفية والخبرية، والكاف بعده اسم في موضع رفع بالابتداء.[2]

وعلى هذا يكون الشاهد في البيت :

«وسطه» حيث يرى بعضهم أن «وسط» بسكون السين، يكون ظرفا، و «وسط» بفتح السين يكون اسما لما بين طرفي الشيء. وقد يستعمل «الوسط» الذي هو ظرف اسما ويبقى على سكونه، كما استعملوا «بين» اسما على حكمها ظرفا في نحو قوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [3]و «وسطه» بالرفع على الابتداء، ويروى النصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ. [4]

ومنهم من جعل ما له أجزاء فهو بالسكون وما كان مصمتا فهو المتحرك ومنهم من قال بأن الطرف ما كان بمعنى بين وإذا لم يكن فهو الإسم والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلوهما ظرفين وقد حكم على خروجها عن الظرفية بالندور

---

[1] وانظر التذييل والتكميل 8 / 56وهمع الهوامع 2 / 157 انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب 3 / 1446

[2] شرح الكافية الشافية 2 / 935

[3] من الآية 94 في سورة الأنعام

[4] شرح الشواهد الشعرية فب امات الكتب النحوية 1 / 520-

من باب الاستثناء

قال عدي بن زيد

في ليلة لا ترى بها أحد يحكي علينا إلا كواكبها[1]

ورد هذا البيت في باب الاستثناء وجاء شاهدا على الاستثناء المنقطع وموضع

الشاهد فيه في قول الشاعر إلا كواكبها بالرفع وقد اختلفت آراء العلماء حول المستثنى المنقطع

فيرى سيبويه [2]أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد "إلا" إنما هو منصوب بعامل قبلها، شأنه في هذا شأن المستثنى المتصل، فما بعد "إلا" عند سيبويه مفرد سواء أكان متصلًا أم منقطعًا، وهي بمعنى: "لكن" العاطفة التي لا يقع المعطوف بها إلا مفردًا، غير أن "إلا" ليست حرف عطف.

والأخذ برأي سيبويه هنا في اعتبار عامل المستثنى المنقطع، أسهل وأيسر.

3- وإن كان المستثنى المنقطع مفردًا مرفوعًا؛ كما في حالة البدلية

عند من يجيزها، والابتداء عند من لا يجيزها في نحو؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفور مغرد كانت أداة الاستثناء "إلا" بمعنى: لكن "ساكنة النون"، فأصل التقدير، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر.

والسبب في تعدد هذه التقديرات كما يبدو هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعدة نحوية عامة، أما المعنى فلن يتغير في المستثنى، ولا المستثنى منه، ولا غيرهما، وسيظل المستثنى منصوبًا على الاستثناء إن كان جملة أو مفردًا منصوبًا، فإن كان مفردًا غير منصوب فهو بدل، ويجوز في الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف، كما تقدم والجملة منصوبة على الاستثناء.[3]

---

[1] البيت من بحر المنسرح وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص 194 ونسب لأحيحة بن الجلاح في كتاي الأغاني 13 / 115

[2] انظر الكتاب 2 / 312

[3] انظر النحو الوافي 2 / 333 - 334

وذكر السيوطي أن الْمُنْقَطع يقدر عِنْد الْبَصرِيين ب (لَكِن) الْمُشَدّدَة لِأَنَّهُ فِي حكم جملَة مُنْفَصِلَة عَن الأولى فقولك مَا فِي الدَّار أحد إِلَّا حمارا فِي تَقْدِير لَكِن فِيهَا حمارا على أَنه اسْتِدْرَاك مُخَالف مَا بعد (لَكِن) فِيهِ مَا قبلهَا غير أَنهم اتسعوا فأجروا (إِلَّا) مجْرى (لَكِن) ولَما كَانَت لَا يَقع بعْدهَا إِلَّا الْمُفْرد بِخِلَاف (لَكِن) فَإِنَّهُ لَا يَقع بعْدهَا إِلَّا كَلَام تَامّ لقبوه بِالِاسْتِثْنَاءِ تَشْبِيها بهَا إِذا كَانَت اسْتِثْنَاء حَقِيقَة وَتَفْرِيقًا بَينهَا وَبَين لَكِن والكوفيون يقدرونه ب (سوى) وَقَالَ قوم مِنْهُم أَبُو الْحجَّاج وَابْن يسعون إِلَّا مَعَ الِاسْم الْوَاقِع بعْدهَا فِي الْمُنْقَطع يكون كلَاما متسأنفا [1]

وهذا الحكم المذكور من جواز إتباع الظّاهر والمضمر ليس خاصّا بالمتّصل بل هو جار في المنقطع أيضا وعلى الانقطاع جاء قول الشاعر إلّا أنّه أتبع الضمير – أنشده المصنّف وهو من إنشادات سيبويه أيضا –:

في ليلة لا ترى بها أحدا ... يحكي علينا إلّا كواكبها

فــ (كواكبها) بدل من فاعل (يحكي)، (ترى) بمعنى: تعلم فــ (يحكي) وقعت مفعولا ثانيا لها، ومعنى (يحكي علينا): يخبر عنّا، [2]

قال سيبويه، [3]وتقول: (ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام). يريد أن وجه الكلام أن تجعل (زيداً) بدلاً من (أحد). ثم قال: (وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدُ، فعربي). يريد أن يجعله

بدلاً من الضمير الذي في (يقول) العائد إلى أحد. قال عدي بن زيد:

(في ليلةٍ لا تَرَى بها أحداً ... يَحْكي علينا إلا كواكبها)

الشاهد فيه أنه أبدل (كواكبها) من الضمير الذي في (يَحْكي) فالضمير في (يَحْكي) يعود إلى (أحد).

ووقع الإنشاد في الخبر: (لا يُرى بها أحدُ) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، لأن (كواكبُها) بدلاً من (أحد).[4]

---

[1] انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2 / 250

[2] انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد5 / 2156

[3] انظر الكتاب 2 / 312

[4] انظر شرح أبيات سيبويه 2 / 168 – 169

وزعم المازني أن إتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل. قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب: "وهو فاسد، لأنه لا يتوهم ذلك إلا في لفظ أحد، والذي يبدل منه في هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أنْ يُحصى" انقضى كلامه. قلت: وقد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه فيُخيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر وإتباع المضمر مع ترجيح إتباع الظاهر وذلك في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد، وما حسبتُ أحدا يفعل ذلك إلا زيدا، وما كان أحد يجترِئ عليك إلا زيد، فلك أن تجعل زيدا تابعا للمضمر ولك أن تجعله تابعا لما يعود إليه المضمر وهو أولى، لأن المسوِّغ للإتباع هو النفي وهو أقرب إلى المعود إليه منه إلى العائد، وجاز إتباع العائد لأن الذي عمل فيه خبر ما دخل عليه النفي، وإذا دخل نفي على ذي خبر فالخبر هو المنفي.

ومما أُتبع فيه الضمير مع كون الاستثناء منقطعا قول الشاعر:

في ليلةٍ لا نرى بها أحدا ... يحكي علينا إلّا كواكبُها

فكواكبها تابع لفاعل يحكى، ونرى بمعنى نعلم، ويحكى بجملة وقعت مفعولا ثانيا، ولذلك جاز اتباع فاعلها. ومعنى يحكى علينا يخبر عنا، وحكم صفة المخبر[1]

ويقول المبرد :

(هَذَا بَاب مَا يصلح فِيهِ الْبَدَل على وَجْهَيْن)

تَقول مَا ظَنَنْت أحدا يَقُول ذَاك إِلَّا زيدا وَإِن شِئْت قلت إِلَّا زيدا

أما النصب فعلى الْبَدَل من أحد وَإِن شِئْت فعلى أصل الِاسْتِثْنَاء

وَأما الرّفْع فعلى أَن تبدله من الْمُضمر فِي يَقُول لِأَن مَعْنَاهُ مَا أَظُنهُ يَقُول ذَاك أحد إِلَّا زيد فَالَّذِي أضمرته فِي يَقُول منفي عَنهُ القَوْل

وَمثله قَول الشَّاعِر

(فِي ليلةٍ لَا نَرى بهَا أَحَداً ... يَحْكِى عَلَيْنَا إلاَّ كَواكِبُها)

أبدل الْكَوَاكِب من الْمُضمر فِي يَحْكِي وَلَو أبدله من أحد كَانَ أَجود لِأَن أحدا منفي فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى وَالَّذِي فِي الْفِعْل بعده منفي فِي الْمَعْنى [1]

---

[1] انظر شرح التسهيل 2 / 289

ومن خلال ما سبق نرى أن هذا البيت من شواهد الاستثناء المنقطع وكلمة كواكبها وردت بوجهين أحدهما الرفع على البدل من فاعل يحكي اجازه سيبويه وهو من إبدال الظاهر من الضمير وضعفه المبرد وقال انه لو ابدله من الظاهر كان أجود والوجه الثاني هو النصب على البدل من أحد او على الاستثناء وهو الأصح والأقوى من باب الاستثناء (بيد)

قول عدي :

بيد أن الله قد فضَّلكم ... فوق من أحكي بصلبٍ وإزار[2]

ذكر العلماء أن

من أخوات "غير" الاستثنائية كلمة بمعناها، هي: "بيد"وقد يقال فيها: "ميد"، ولكنها تختلف عن "غير" في أمور:

منها: ملازمة "بيد" للنصب دائمًا، على اعتبارها حالًا مؤولة، بمعنى: "مغاير"، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء؛ فلا يكون صفة، ولا تكون مرفوعة، ولا مجرورة، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق.

ومنها: أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع.

ومنها: أنها مضافة دائمًا إلى مصدر مؤول من: "أن ومعموليها"، ولا يجوز قطعها عن الإضافة.

ومن الأمثلة: فلان غني، بيد أنه جشع، وأخوه فقير بيد أنه عزيز النفس. [3]

وقال السيوطي

من أدوات الاستثناء (بيد) ويقال ميد بإبدال بائها ميما وهو اسم ملازم الإضافة إلى (أن) وصلتها نحو (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) معناها معنى (غير) في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة

---

[1] المقتضب 4 / 402 – 403

[2] البيت في ديوانه ص 94

[3] النحو الوافي لعباس حسن 2 / 349

ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح (بيد) بمعني (غير) يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل [1]

وقال ابن السكيت : بَيْد بمعنى غير يقال : والبِيدُ جمع للبيداء وهي الفلاة .

والبيداءُ المكانُ المُسْتَوِي المُشْرِفُ ، قليلة الشجر جَرْدَاءٌ ، وبَاد يبِيد بَيْداً إذا هلك . وقد أبادهم الله .[2]

وذكر ابن منظور اللغات التي وردت بيد

وَقَدْ ذُكِرَ فِي مُبْدٍ ومَيْد: لُغَةٌ فِي بَيْدَ بِمَعْنَى غَيْرٍ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُمَا عَلَى أَن وفي الحديث أَنا أَفْصَحُ العَرَبِ مَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ونشَأْتُ فِي بَنِي سعدِ بنِ بَكْر

؛ وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ: مِنْ أَجْلِ أَني. وَفِي الْحَدِيثِ:

نَحْنُ الآخِرون السابِقون مَيْدَ أَنَّا أُوتينا الكِتابَ مِنْ بعدهم [3]

ونتبين من كلام العلماء أن بيد وردت فيها لغات منها ميد ومبد وان العلماء قد أوردوا لها معان عديدة المشهور منها أنها بمعنى (غير) وقال بعضهم أنها قد تأتي بمعنى (على أن) أو تأتي للتعليل بمعنى (أجل أن)

ومن صفاتها أيضا أنها لا تأتي صفة ولا استثناء إلا في الاستثناء المنقطع ولا تكون مرفوعة ولا مجرورة وإنما تكون منصوبة على الاستثناء المنقطع والمشهور فيها أنها تكون بمعنى غير

من باب الإضافة

قول عدي بن زيد

أكل أمرئ تحسبين أمرأ ونار توقد بالليل نارا [4]

---

[1] انظر همع الهوامع 2 / 276 وانظر شرح أبيات مغني اللبيب 3 / 17 وارتشاف الضرب 3 / 1546 والمساعد على تسهيل الفوائد 1 / 593

[2] انظر تهذيب اللغة 14 / 145

[3] وانظر تاج العروس من جواهر القاموس 9 / 199 انظر لسان العرب 3 / 413

[4] البيت من بحر المتقارب قاله أبو داود الإيادي "الديوان ص353".ولعدي وهو في ديوانه ص 199 أيضا في إيضاح شواهد الإيضاح 1 / 424

ونسبه أبو العباس المبرد في كامله لعدي بن زيد العبادي في 3 / 75

اختلفت آراء العلماء في كلمة (نار) هل هي مجرورة على حذف مضاف وهو كل مدلولا عليه في بداية البيت أو مجرورة عطفا على أمرئ المضافة إلى كل ولكل رأي حجته

فرأي سيبويه وجماعة أنها مجرورة بحذف المضاف ورأي الأخفش وجماعة أنها معطوفة على المجرور

فقالوا إن :

"أكل امرئ وأمراً" مفعولان لتحسبين. وقوله: نار، عند سيبويه [1]مخفوض على حذف المضاف الذي هو: كل، لدلالة الأول عليه وإرادته موجوداً مقدراً،

فلذلك بقى المضاف إليه على إعرابه. وهذا وإن كان على خلاف قياس حذف المضاف مخصوص عنده بكل ومثل إذا قصد بها التحقيق لا التشبيه، كقولك: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك. وإنما اختصتا بذلك من حيث كانا لذات واحدة في المعنى، فلما تقدم ما يدل على ذلك اغتفر أمر الحذف وبقي أثره على ما كان عليه. فعلى ذلك لا يكون قوله: ونار توقد بالليل ناراً، عطفا على عاملين من حيث كان "نار" مخفوضا بكل مقدرة في حكم الوجود، فكأنه قال: وكل نار. ولو صرح وقال: وكل نار، لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا، فكذلك إذا كان "كل" مراداً وجودها، لأنه يكون عطفا على معمولي "تحسبين" خاصة، وهو عامل واحد. وكثير من النحويين لا يقدر تقدير سيبويه لأنه عنده يوجب إعرابه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف، فيجعله معطوفاً على أمرئ المخفوض أولاً، ويجعل ناراً المنصوبة معطوفا على "امرأ"، ويجوز هذا الضرب من العطف على عاملين وهو أن يكون الأول منهما مخفوضاً، وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأول كقولك: في الدار زيد والحجرة عمرو، وأشباه ذلك. وسيبويه يمنع في هذه المسائل. وقد استدل القائلون بها بمثل قوله تعالى: {واختلاف الليل والنهار} ، إلى آخر الآية. وهو ظاهر فيما ذكروه، لأنه تقدم [2]

---

[1] - انظر الكتاب لسيبويه 1 / 66

[2] انظر أمالي ابن الحاجب 1 / 296 - 297

وعلى هذا ... فسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره: وكل نار إلا أنه حذف كل ، ويقدرها موجودة، والأخفش يحمله على العطف على عاملين فيخفض نار بالعطف على امرئ المخفوض بكل، وينصب نارًا بالعطف على الخبر.[1]

وإنما قدره سيبويه مجرورا بـــ"كل" محذوفة، ولم يجعله مجرورا بالعطف على "امرئ" المجرور بإضافة "كل" إليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

لأنك لو عطفت "نار" المجرورة على "امرئ" المضاف إليه "كل" وعطفت "نارا" المنصوبة" على "امرأ" المنصوب لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين.

وهذا ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين.

هذا مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وهشام، وابن مالك وذهب الأخفش والكسائي والفراء، والزجاج إلى الجواز والتقدير عندهم "أتحسبين كل امرئ امرأ، وكل نار نارا [2]

وقد ذكر العلماء أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا قياسي

فقالوا إن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا مقيس وغير مقيس. فأما المقيس فما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بـــ «لا» وغير منفصل كقولهم: ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، وما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك، وكقوله:

أكلّ امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقّد باللّيل نارا

وأما غير المقيس مما خالف المقيس بخلوه مما قيد به كقراءة ابن جماز: (تريدون عرض الدّنيا والله يريد الآخرة)[3]؛ بالجر على تقدير: يريد عرض الآخرة [4]

---

[1] انظرهامش الأصول في النحولابن السراج 2 / 70

[2] وانظر أوضح المسالك 3 / 145 وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 2 / 175 وحاشية الصبان 2 / 412 - انظر حاشية شرح الكافية الشافية 2 / 974

[3] - من الآية في سورة

[4] - 3253 -انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 7 / 3252

وبهذا يتضح صحة مذهب سيبويه ومن اتفق معه على جر (نار) في البيت على حذف المضاف وضعف مذهب الأخفش ومن تبعه لأن تأوليهم يؤدي إلى العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو ممتنع

من باب الصفة المشبهه

قول عدي

من حبيب أو أخي ثقة أو عدو شاحط دارا [1]

قال الزمخشري في تعريف الصفة المشبهه

هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب.

هي لذلك تعمل فعلها، فيقال: زيد كريم حسبه، وحسن وجهه، وصعب جانبه.

وهي تدل على معنى ثابت فإن قهي لذلك تعمل فعلها، فيقال: زيد كريم حسبه، وحسن وجهه، وصعب جانبه [2]

وتتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان.[3]

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الإضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من أل والإضافة فحاصله أن الصفة لها حالان مقرونة بأل ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بأل وإضافة وتجرد [4]

---

[1] البيت في ديوانه ص 101

[2] المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري 293

[3] انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 1 / 154

[4] على الألفية في علمي الصرف والنحو ص 195 انظر شرح المكودي

ويفهم من الكلام السابق أن الصفة المشبهه تعمل عمل الفعل ولها في معمولها ثلاثة أوجه الجر على الإضافة والرفع على الفاعلية والنصب على التشبية بالمفعول وقد أورد علماء النحو البيت موضع الشاهد فقالوا

من صديق أو أخي ثقة ... أو عدو شاحط دارا

على ان شاحطاً صفة مشبهة بمعنى بعيد، وداراً: تمييز محول من الفاعل.

والذي رواه سيبويه وأتباعه: "من حبيب أو أخي ثقة" وأورده سيبويه في باب الصفة المشبهة من أوائل الكتاب قال: واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر– يعني نحو حسن الوجه– أحسن وأكثر من أن لا يكون فيه الألف واللام، وهذا عربي كما أن التنوين عربي مطرد، وأنشد هذا البيت وغيره.

قال ابن خلف تبعاً للأعلم: الشاهد فيه أنه نون "شاحطاً" ونصب به "داراً" تشبيهاً بالمفعول به، وأصله شاحطة داره، ثم نقل الفعل إلى ما تقدم ذكره، والشاحط: البعيد.

وقوله: "من حبيب" زعموا أنه

في صلة "فوجدت العيش" في بيت قبله:

إنني رمت الخطوب فتى ... فوجدت العيش أطوارا[1]

وذكر سيبويه

وقال عدي:

من حبيب أو أخي ثقة ...أو عدوّ شاحط دارا

أراد: شاحط داره.

وقال سيبويه: " وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء ".

يعني أن من العرب من يقول: " زيد حسن وجهه " و " هند حسنة وجهها "، فيضيف " حسن " إلى " الوجه "، وفي الوجه ضمير يعود إلى الأول، وذلك رديء؛ من قبل أن في " حسن " ضميرا يرتفع به يعود إلى " زيد "، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي

---

[1] ني اللبيت 7 / 12 شرح أبيات مغ

في " الوجه "؛ لأن الأصل: " كان زيد حسن وجهه "، والهاء تعود إلى " زيد "، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى " حسن "، فجعلناها في حال رفع، فاستكنّت فيه، فلا معنى لإعادتها، ولكن من أعادها- إن كان قد أعادها معيد- جعل الضمير مكان الألف واللام، وبقي الضمير الأول على حاله مرفوعا، وجعل للاسم الأول ضميرين يعودان إليه، وصيّره كقولك: " زيد ضارب غلامه " ففي " ضارب " ضمير " يعود إليه مرفوع " وفي الغلام ضمير يعود إليه مجرور.[1]

إعراب البيت

ظاهر لأنَّ قوله: "من صديق" يتعلق بما تقدمه من البيت، وقوله: "أو أخي ثقة": كلام إضافي عطف عليه، وكذا قوله: "أو عدو"، وقوله: "شاحط" صفة للعدو، و "دارًا" نصب به.

الاستشهاد فيه:

في قوله: "شاحط" فإنَّه صفة مشبهة باتفاقهم مع أنَّه جار على فعله، وبهذا رد على من قال: إن الصفة هي التي لا تجري على فعلها نحو: حسن وشديد، وممن قال ذلك أبو علي والزمخشري [2]

قلت: إن صح اتفاقهم فهو محمول على أنَّه اسم فاعل، ولكنه لما قصد به الثبوت أجرى حكمه حكم الصفة المشبهة، فلذلك أطلق عليه أنَّه صفة مشبهة .[3]

ويتضح مما سبق عرضه أن الصفة المشبهه

تعمل عمل الفعل قد تجرمعمولها بالإضافة وقد ترفعه على الفاعلية وقد تنصبه على التشبيه بالمفعول وفي هذا البيت موضع الشاهد جاء ما بعدها منصوبا على أنه تمييز محول عن الفاعل أو على التشبيه بالمفعول على رأي بعض العلماء

---

[1] شرح كتاب سيبويه 2 / 56

[2] انظر رأي الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب ص 293

[3] انظر المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية 3 / 1465

من باب عطف النسق

قول عدي

وقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا [1]

الكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما، والتقديد التقطيع والراهشان العرقان في باطن الذراعين [2]

وفي البيت شاهدان شاهد بلاغي وشاهد نحوي

اعتبره علماء البلاغة من الزيادة التي لا فائدة منها فقالوا

التطويل: وهو أن لا يتعين الزائد فى الكلام، كقول عدى بن زيد العبادى:

وقددت الأديم لراهشيه ...وألفى قولها كذبا ومينا

فان الكذب والمين واحد.[3]

وقالوا أيضا إن الإطناب: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، أو هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف أوساط البلغاء: لفائدة تقويته وتوكيده فاذا لم تكن في الزيادة فائدة، يسمى «تطويلا» إن كانت الزيادة في الكلام غير متعينة.

ويسمى «حشواً» إن كانت الزيادة في الكلام متعينة لا يفسد بها المعنى فالتطويل – كقول عدي العبادي: في جذيمةَ الأبرش

وقدَّدت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذباً ومينَا

فالمينُ والكذب بمعنى واحد. ولم يتعين الزائد منهما، لأن العطف بالواو: لا يفيد ترتيباً ولا تعقيباً ولا معية، فلا يتغير المعنى باسقاط أيهما شئت [4]

وعلى هذا فعلماء البلاغة اعتبروا هذا البيت شاهدا على التطويل لأن الكذب هو المين

ولا فائدة في الجمع بينهما

أما علماء النحو فذكروا أن الشاهد في البيت من باب عطف الشيء على مرادفه

---

[1] - البيت من بحر الوافر وهو في ذيل ديوانه ص 183

[2] - انظر كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم 1 / 409

[3] وانظر الإيضاح في علوم البلاغة 3 / 175 - أساليب بلاغية 1 / 204

[4] -انظر جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع 1 / 201

فقالوا إن الأصل في عطف النسق: المغايرة بين المتعاطفين، فلا يصح عطف الشيء على نفسه. وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغي، أو لقصد التفسير والتوضيح، ومنه قول الشاعر:

وألفى قولها كذبا ومينا [1]

واشترط بعضهم لجواز

عطف الشيء على نفسه، أو على مرادفه بشرط زيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، فإن لم تكن فائدة لم يصح العطف، وذلك نحو قوله تعالى، {قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل واسحاق إلها واحدا} [2]، فإله آبائه هو الهه ولذا قال (الها واحدا) وصح العطف، لأن في الثاني زيادة فائدة ليست في الأول.

ومن عطف الشيء على مرادفه قولك: (هذا كذب وافتراء) والافتراء كذب، ومنه قول الشاعر:

والفى قولها كذبا ومينا.

والمين كذب ، وجعلوا منه قوله تعالى: {إنما أشكوا بثي وحزني إلى الله} [3]، وقوله: {فلا يخاف ظلما ولا هضما} [4]، وقوله: {لا تخف دركا ولا تخشى} [5]، وقوله: {لا ترى فيها عوجا ولا أمتا} [6]، وقوله: {لا تبقى ولا تذر} [7]

وكل ذلك لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأولى، فإن لم تكن فائدة في المعطوف فلا يصح العطف، فلا تقول (هذا بر وحنطة) و (هذه مدية وسكين).

وجاء في (بدائع الفوائد): " القاعدة أن الشيء لا يعطف على نفسه .. فإذا وجدت مثل قولهم (كذبا ومينا) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خفي عنك، ولهذا يبعد جدا أن يجيء في كلامهم (جاء عمر وأبو حفص) .. فإن الواو إنما تجمع بين الشيئين لا

---

[1] - أنظر أوضح المسالك 3 / 361

[2] - من الآية 133 في سورة البقرة

[3] من الآية 86 في سورة يوسف

[4] من الآية 112 في سورة طه

[5] من الآية 77 في سورة طه

[6] من الآية 107 في سورة طه

[7] من الآية 28 في سورة المدثر

بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيرا في العطف وتركه

وقيل: إن عطف أحد المترادفين على الآخر يقصد منه التأكيد ، والتأكيد غير عزيز في كلامهم [1]

كما تحدث العلماء على أن هذا النوع من العطف جائز إذا كان حرف العطف هو الواو فقالوا (وهذا العطف من خصائص الواو) [2]

وعلى هذا يكون البيت محل الشاهد فيه شاهد بلاغي واعتبروه من قبيل التطويل الذي لا فائدة فيه

وشاهد نحوي من باب عطف الشيء على مرادفه لأن فيه زيادة فائدة في المعطوف أجازت ذلك العطف

البدل

إبدال الاسم الظاهر من الضمير

قال عدي

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيني حلمي مضاعا [3]

يجوز إبدال الظاهر من الضمير "مطلقًا" في جميع البدل، سواء كان كلا أم بعضًا أم اشتمالا أم أضرابًا، "إن كان الضمير" المبدل منه "لغائب نحو: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} " [4] فـــ: "الذين ظلموا": بدل من الواو في "أسروا" بدل كل من كل "في أحد الأوجه الثلاثة". وقيل "الذين ظلموا": مبتدأ مؤخر، و"أسروا النجوى": خبر مقدم. وقيل: "الذين ظلموا": فاعل "أسروا" والواو حرف دال على الجمع لا ضمير

"وكذا" يجوز إبدال الظاهر من المضمر "إن كان" الضمير المبدل منه "لحاضر" متكلم أو مخاطب، "بشرط أن يكون" الظاهر "بدل بعض" من كل "كـــ: أعجبتني وجهك"، فوجهك: مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل، "وقوله تعالى: {لَقَدْ

---

[1] انظر معاني النحو 3 / 229 -230

[2] وتوضيح المقاصد والمسالك 2 / 720 - انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد 1 / 352

[3] - البيت من بحر الوافر وهو في ديوانه ص 35

[4] من الآية 3 في سورة الأنبياء

كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ} [1]"فـــ"من" الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام، وأعيدت اللام مع البدل للفصل.

"أو" يكون "بدل اشتمال كـــ: أعجبتني كلامك" فكلامك، بالرفع: بدل اشتمال من تاء المخاطب، "وقول الشاعر"

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا [2]

وزاد أبو حيان أنه يجوز إبدال ظاهر من مضمر غائب نحو: زيد ضربته أخاك، فإن أبدلته من ضمير متكلم أو مخاطب، وأفاد معنى الإحاطة جاز نحو: «تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا»، وأكرمتكم صغيركم وكبيركم، وإن لم يفد معنى الإحاطة فمذاهب:

أحدها: أنه يجوز وهو قول الكوفيين والأخفش.

الثاني: أنه يجوز في الاستثناء فتقول: ما ضربتكم إلا زيدًا وهو قول قطرب.

الثالث: أنه لا يجوز، وهو قول جمهور البصريين .[3]

فـــ"حلمي" بدل من ياء "ألفيتني".

وأجاز الأخفش، والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهر لا توكيد فيه، ولا تبعيض ولا اشتمال.[4]

وقد كان لسيبويه السبق في الكلام على الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب

فقال قال عدي بن زيد:

(ذَريني أن أمْرَكِ لنْ يُطاعا ... وما أَلْفَيْتِني حِلمي مُضاعا)

---

[1] من الآية 21 في سورة الأحزاب

[2] انظر شرح التصريح بمضمون التوضيح 2 / 198 وشرح شذور الذهب للجوحري2 / 797 وأوصح المسالك لألفية ابن مالك 3 / 369والنحو المصفى 1 / 629

[3] - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي 4 /1965

[4] انظر شرح الكافية الشافية لابن الحاجب 2 / 1284

الشاهد فيه على إنه أبدل (حلمي) من ضمير المتكلم، كأنه قال: ما ألفيت حلمي. فإن قال قائل: أنتم لا تجيزون الإبدال من ضمير المتكلم، ولا من ضمير المخاطب. قيل له:

الذي يمنع منه، أن البدل يكون على طريق التعريف والإيضاح للمبدل منه، كقولك: رأيتك زيدا ورأيتني عمرا. فهذا لا يجوز لأنه ليس يقع إشكال في المتكلم والمخاطب فيحتاج إلى بدل يوضحه، وهذا الضرب من البدل لا يجوز؛ لأن في الإبدال منه فائدة، تقول: أتبعتني ظهري وضربتك يدك. [1]

وقد أكد على هذا الكلام العكبري في اللباب فذكر

أن كلَّ الْأَسْمَاء يصلح أنَّ يُبدل مِنْهَا إلاَّ ضمير الْمُتَكَلّم والمخاطب لأنَّهما فِي غَايَة الوضوح كَقَوْلِك مَرَرْت بِي بزيد وَبِك عَمْرو وَأَجَازَهُ قوم وَالَّذِي جَاءَ مِنْهُ فِي بدل الأشتمال وَالْبَعْض فالاشتمال كَقَوْل الشَّاعِر :

(ذَرِينِي إنَّ أَمرك لنْ يُطَاعا ... وَمَا ألفيتُني حِلْمي مُضَاعاً) فحلمي بدل من الياء [2]

ومن خلال توضيح آراء العلماء في البدل من ضمير المتكلم

يتضح أن قول الشاعر محل الاستشهاد لا خلاف فيه بين العلماء لأنهم أجازوا البدل من ضمير الغائب مطلقا واختلفوا في البدل من ضمير المتكلم أو المخاطب فأجازه البصريون في بدل بعض من كل أو كل من كل أو بدل الاشتمال بشرط إفادة معنى الإحاطة فإذا لم يفد هذا المعنى منعوه أما الأخفش والكوفيون فق أجازا هذا البدل مطلقا وقد جاء البيت محل الشاهد وقد أفاد الاحاطة فلا خلاف فيه

من باب النداء (المنادى المرخم)

قول عدي

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكب أو رائدا للقنيص [3]

---

[1] - انظر شرح أبيات سيبويه1 / 85 - 86

[2] -انظر اللباب في علل البناء والاعراب 1 / 412

[3] - البيت من بحر السريع وهو لعدي في ديوانه ص69 ولم ينسبه سيبويه ولا صاحب التصريح

اختلف العلماء في ترخيم المنادى المضاف فمنهم من أجاز ومنهم من منع ولكل حجته وقد تناول ابن الأنباري هذه المسألة بالتفصيل فقال :

[هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك "يا آلَ عامِ" في يا آل عامرِ، و "يا آل مالِ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد قال جاء في استعمالهم كثيرًا، قال زُهَيْر بن أبي سُلْمَى

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا ... أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

أراد يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم وغيرها مما ورد في الشواهد الشعرية

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم، وهي: أن يكون الاسم منادى، مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف.

وقد أجاب البصريون على كلام الكوفيين

بأن ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء

وأن كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر، وأظهر من أن تنكر، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى.

وأما قولهم "إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ فجاز ترخيمه كالمفرد" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه .[1]

---

[1] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بتصرف 1 / من ص 284 إلى 291

و قد رأينا العلماء يرخمون المركب الإضافي المنادى على عدة وجوه:

الأول: أن يحذفوا آخر المضاف إليه، كما في الشواهد السابقة

والوجه الثاني: أن يحذفوا آخر المضاف لأنه هو المنادى عند التحقيق، مثل قول الشاعر:

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا

أراد "يا علقمة الخير" فرخّمه بحذف التاء من المضاف إذ كان هو المنادى.

والوجه الثالث: أن يحذفوا المضاف إليه كله، ومن ذلك قول عدي بن زيد:

يا عبد هل تذكرني ساعة ... في موكب أو رائدًا للقنيص؟

أراد أن يقول "يا عبد هند" لأنه ينادي عبد هند اللخمي، فحذف المضاف إليه بته.[1]

وقد اتفق العلماء على أن حذف المضاف إليه بأسره نادر فقال ابن مالك

وندر حذف المضاف إليه بأسره، كقول عدي بن زيد:

ياعبدَ هلْ تذكُرُني ساعة .

يخاطب عبد هند اللخمي، وعبد هند علم له، فرخمه بحذف المضاف إليه، وعامله معاملة معد يكرب.[2]

ونخلص من هذا أن الشاهد على ترخيم المنادى المضاف وقد حكم عليه العلماء بأنه نادر

من باب الاستغاثة

قال عدي :

فهل من خالد إما هلكنا وهل بالموت ياللناس عار[3]

الاستغاثة: مصدر قولك: "استغاث فلان بفلان"؛ إذا دعاه؛ ليدفع عنه مكروهًا، أو يعينه على مشقة، فمعنى الاستغاثة، نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة؛ وفي القرآن الكريم: {وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ}

---

[1] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 286 وانظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 7 / 3653

[2] وانظر التصريح بمضمون التوضيح 2 / 252 وانظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 4 / 1774وانظر حاشية الصبان 3 / 261 شرح التسهيل لابن مالك 3/ 432 -433

[3] - البيت من بحر الوافر وهو ذيل في ديوانه ص132 من أبيات كتبها وهو في سجن النعمان بن المنذر

وأسلوب الاستغاثة: أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاث أشياء: حرف النداء "يا" لا غير، وبعده غالبا المستغاث فيه؛ وهو الذي يطلب منه العون والمساعدة؛ وقد يسمى المستغاث، ثم المستغاث له؛ وهو الذي يطلب العون بسببه؛ [1]

وجاء قي التصريح أن الاستغاثة لا تكون إلا بحرف واحد وهو (يا) ولا يصح حذفها

"إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف" الذي ينادى به المستغيث "يا" لأنها حروف النداء. "و" وجب "كونها مذكورة"، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت،والحذف مناف لذلك. "وغلب" في المنادى المستغاث "جره بلام واجبة الفتح" لأنه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه [2]

والمستغاث به في الحقيقة منادى، فيكون علماً، ومضافاً، وشبيهاً به، ونكرة مقصودة، ولا يكون نكرة غير مقصودة؛ لأنه من غير المفهوم أن تستغيث بمن لا تَقْصد، ويخالف المنادى أيضاً في أنه قد يكون محلىً بأل. [3]

وذكر العلماء أنه

لا يلزم في الاستغاثة الإتيان بالمستغاث من أجله؛ بل يجوز الاقتصار على المستغاث دونه، كقول عمر– رضي الله عنه– يا لله، ويا للمسلمين [4]

وبهذا يكون حذف المستغاث من أجله قد أجازه العلماء بلا خلاف ويكون الشاهد في البيت هو جواز حذفه في حالة العلم به

وقد أورده السيوطي وجماعة من العلماء شاهدا على حذفه فقال

وَقد يحذف المستغاث من أَجله إِن علم كَقَوْلِه البيت [5]

---

[1] -أوضح المسالك لابن هشام

[2] انظر التصريح بمضمون التوضسح 2 / 243

[3] - النحو الواضح في قواعد اللغة العربية 2 / 463

[4] -شرح ألفية ابن مالك للشاطبي 5 / 368

[5] -انظر همع الهوامع 2 / 71 وانظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 7 / 3593

من أدوات النصب (كما)

قول عدي [1]

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائلا سئلا

تكلم المرادي عن كما وقال إعلم أن كما، عند التحقيق، كلمتان. وهما: كاف التشبيه أو التعليل، وما. ثم إن ما المتصلة بالكاف قد تكون اسماً، وقد تكون حرفاً.

فإذا كانت اسماً فلها قسمان: الأول: أن تكون موصولة. والثاني: أن تكون نكرة موصوفة. كقولك: الذي عندي كما عندك، أي. كالذي عندك، أو كشيء. عندك. فهذا المثال يحتمل الوجهين

وإذا كانت حرفاً فلها ثلاثة أقسام: مصدرية، وكافة، وزائدة ملغاة.

فالمصدرية نحو: قمت كما قمت، أي: كقيامك. والكافة جعلوا منها قوله تعالى (واذكروه كما هداكم) والزائدة الملغاة كقول الشاعر:[2]

وننصر مولانا، ونعلم أنه ... كما الناس، مجروم عليه، وجارم

بجر الناس، أي: كالناس. وما زائدة.

وتكون (كما) بسيطة، ولها ثلاثة مواضع: الأول: أن تكون بمعنى كي، فتنصب ما بعدها كما تنصب كي. كقولك: أكرمتك كما تكرمني، أي: كي تكرمني.

الثاني: أن تكون بمعنى كأن. تقول: شتمني كما أنا أبغضه، أي: كأني أبغضه .

الثالث: أن تكون بمعنى لعل. تقول: لا تضرب زيداً كما لا يضربك.

وهي، في هذين الموضعين الأخيرين، غير عاملة لفظاً، وإن كانت في موضع عامل، من جهة المعنى.) [3]

وقد اختلف الكوفيون والبصريون فيها

فذهب الكوفيون إلى أن "كما" تأتي بمعنى كيما، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أن "كما" لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها.

---

[1] البيت من بحروهو في ذيل ديوانه ص 158

[2] البيت من بحر الطويل وهو لعمرو بن براقة

[3] - انظر الجنى الداني في حروف المعاني بتصرف من ص 480 إلى 484

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن "كما" تكون بمعنى "كيما" وأن الفعل يُنْصَب بها أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كلامهم،

وَأنكر ذَلِك البصريون وتأولوا مَا ورد على أَن الأَصْل (كَيْمَا) حذفت ياؤه ضَرُورَة أَو الْكَاف الجارة كفت بِمَا وَحذف النُّون من الْفِعْل ضرورة [1]

ويقول سيبويه

وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيِّرت للفعل كما صيِّرت للفعل ربَّما، والمعنى لعلِّي آتيك؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربما. قال رؤبة:[2]

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ [3]

ومعنى كلام سيبويه انها تأتي بمعنى لعل

وقد ذكر ابن منظور في كيما لغة أخرى حذف الياء من لفظه كما قال عدي:

اسمع حديثا كما يوما تحدثه ... عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

أراد كما يوما تحدثه، وكي، وكيلا، وكيم، وكما: تعمل في الألفاظ المستقبلة عمل أن ولن حتى إذا وقعت في فعل وعلى هذا فيحتمل أن في البيت روايتين: الرفع والنصب وإن كان المؤلف قد أنكر رواية النصب، وزعم أن الرواة اتفقوا على أن الرواية في هذا البيت بالرفع، وعلى ما رواه الكوفيون في هذا البيت بنصب "تحدثه" يستدل بهذا البيت على شيئين: الأول: أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد "كما" وتخريج ذلك على أن الأصل "كيما" فحذفت الياء تخفيفا، وما: زائدة غير كافة، والثاني: أنه لا يضر الفصل بين "كما" والفعل المضارع بالظرف، وهذا ظاهر إن شاء.[4]

زعم الفارسي أن أصل "كما" كيما" فحذفت الياء، ونصب بها، وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بـــ"ما"، ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل . [5]

---

[1] انظر همع الهوامع 2 / 372

[2] هذا الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه 183

[3] وانظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 11 /271 - الكتاب لسيبويه 3 / 116

[4] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 480 – 481

[5] انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك 3 / 186

ويفهم من كلام العلماء السابق أن كما قد تكون مركبة من الكاف وما سواء كانت ما اسما أم حرفا وقد تكون بسيطة وأصلها كيما كما زعم الفارسي وابن منظور وقد تكون بمعنى لعل كما ذكر سيبويه وقد تكون ناصبة بمعنى كي

ونخلص من هذا أن الشاهد في البيت على جواز نصب الفعل المضارع بعد كما وهي بمعنى كيما وجواز الفصل بينها وبين الفعل بالظرف

لو الشرطية

قول عدي

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري [1]

" لو" هي حرف يمتنع منه الشيء؛ لامتناع غيره، ويخصّ الأفعال ، وتدخل على جملتين فتجعل الأولى شرطا، والثانية جزاء، كقولك: لو قام زيد لقمت، ولو جئتنى لأكرمتك، ولا تلزم اللام فى جوابها، وإذا وقع بعدها فعل مستقبل جعلته ماضي المعنى ، كقوله تعالى:" لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ" ، ولا يتقدّم عليها ما بعدها

ولا يقع بعدها إلا الفعل، فإن وقع بعدها اسم فعلي تأوّل،كقوله تعالى:" قُلْ (لَوْ) أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي"فهو على إضمار فعل يفسّره الظاهر؛ ولهذا كثر أن يكون خبر أنّ الواقعة بعد" لو" فعلا ، كقوله تعالى:" وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ" وقد جاء الاسم فيه قليلا، كقوله تعالى:

" وَلَوْ أَنَّما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ" [2]

و"لَوْ" على نوعين

1- أن تكونَ حرفَ شرطٍ لِمَا مضى، فتُفيدُ امتناعَ شيءٍ لامتناعِ غيرهِ وتُسمّى حرفَ امتناع لامتناع، أو حرفاً لِما كانَ سيقعُ لوقوعِ غيره. فإن قلتَ "لو جئتَ لأكرمتُكَ"، فالمعنى قد امتنعَ إكرامي إياكَ لامتناع مجيئك، لأنَّ الإكرامَ مشروطٌ بالمجيءِ ومُعلَّقٌ

[1] البيت من بحر الرمل وهو لعدي في ديوانه ص 93

[2] انظر البديع في علم العربية 2 / 430

عليه. ولا يَليها إلا الفعلُ الماضي صيغةً وزماناً، كقوله تعالى {ولو شاءَ رَبُّكَ لجعلَ الناس أُمةً واحدةً} .

2- أن تكونَ حرفَ شرطٍ للمستقبل، بمعنى "إنْ". وهي حينئذٍ لا تُفيدُ الامتناع، وإنما تكون لمجرَّد ربطِ الجوابِ بالشرط، كإنْ، إلاّ أنها غيرُ جازمةٍ مثلَها، فلا عملَ لها، والأكثرُ أن يَليها فعلٌ مُستقبلٌ معنًى لا صيغةً، كقوله تعالى {وليَخشَ الذينَ لو تركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضعافاً خافوا عليهم} ، أي "إنْ يَتركوا" وقد يَليها فعلٌ مستقبلٌ معنًى وصيغةً "لو تزورُنا لسُرِرنا بِلقائكَ"، أي "إن تَزُرْنا".

وتحتاجُ "لو" بنوعيها إلى جواب، كجميع أدواتِ الشرط. ويجوزُ في جوابها أن يقترنَ باللام، كقوله تعالى {لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفَسدَتا} ، وأن يتجرَّدَ منها، كقوله تعالى {ولو نشاءُ جعلناهُ أُجاجاً} ، وقولهِ "ولو شاءَ رَبُّكَ ما فعَلوهُ". إلا أن يكون مضارعاً منفيّاً، فلا يجوزَ اقترانهُ بها، نحو "لو اجتهدتَ لم تَندَم [1]

ولكون (لو) بمعنى الماضي وضعا، لم يجزم بها إلا اضطرارا، لأن الجزم من خواص المعرب والماضي مبني، وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات، وتلزم الفعل لفظا أو تقديرا وجاء في الضرورة، شرطها: اسمية، قال: لو بغير الماء حلقي شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية [2]

تعددت آراء العلماء في تخريج الاسم الواقع بعد لو في البيت

فذكر صاحب التصريح أنه

عندما ولي "لو" اسم هو في الظاهر مبتدأ. وشرق: خبره. قيل: وهو مذهب الكوفيين. واختلف البصريون في تخريجه. فقال الفارسي: "حلقي": فاعل بفعل محذوف، وشرق: خبر مبتدأ محذوف، والأصل: لو شرق حلقي، هو شرق. فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرًا، وخرجه غيره على إضمار "كان" الثانية. واسمها وجملة ما بعد "لو" اسمية خبر "كان".[3]

---

[1] انظر جامع الدروس العربية 3 / 256 - 257

[2] انظر شرح الرضي على الكافية 4 / 452

[3] انظر التصريح بمضمون التوضيح 2 / 423

وذكر ابن مالك أن هذه الآراء فيها تكلف فقال : وفيه تكلف.[1]
وذكر الأشموني أن البيت على ظاهره، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً ا[2]

وعلى هذا يكون الاستشهاد فيه:
في قوله: "لو بغير الماء" وذلك أن "لو" شرطها أن تكون مختصة بالفعل، وليس كذلك هاهنا، وقد اختلف في تخريجه، فقال أبو علي الفارسي: تقديره: لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق، فقوله: "هو شرق" جملة مفسرة للفعل المضمر.
وقال ابن الناظم: [3]كان الشأنية مضمرة فيه، والجملة المذكورة بعد "لو" خبر لها، تقديره: لو كان الشأن بغير الماء حلقي شرق، فقوله: "حلقي شرق": جملة اسمية في موضع النصب على أنها خبر كان، ويقال: هو محمول على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذًا، والحاصل أن هنا ثلاثة مذاهب:
فعلى المذهب الأول: يكون "حلقي شرق" مبتدأ وخبرًا، ولا موضع للجملة من الإعراب.
وعلى المذهب الثاني: تكون الجملة في محل النصب لأنها خبر كان الشأنية.
وعلى المذهب الثالث: لا محل للجملة أيضًا.[4]
ويفهم من هذا أن لو حرف امتناع لامتناع وهي مختصة بالدخول على الماضي من الأفعال وإذا وليها ما يدل على المستقبل جعلته ماضيا أما دخولها على الجملة الأسمية فقد تأوله العلماء على أوجه كثيرة فمنهم من تأوله على إضمار كان الشانية ومنهم من تأوله على أن الاسم بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده وفيهما تكلف ومنهم من حمل البيت على ظاهره وأن الجملة الإسمية وليتها شذوذا

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني 1 / 47و انظر توضيح المقاصد والمسالك 3 / 1301
(2) انظر شرح الأشموني1 / 378
(3) انظر شرح ابن الناظم على الألفية 1 / 506
(4)وانظر شرح أبيات مغني اللبيب 5 / 82 انظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 4 / 1950

ثانيا : الشواهد الصرفية

من جموع الكثرة (فعل بضمتين)

قول عدي :

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِين وتبدو ... بالأكُفِّ اللامعاتِ سُور [1]

لبيت لعديّ بن زيد العبادي، وأبرقت المرأة: تحسّنت وتعرّضت، والبرين: جمع برة وهو الخلخال أو الحلي، وسور: جمع سوار، وأصلها بسكون الواو.[2]

من أوزان جمع الْكَثْرَة (فعل) بِضَمَّتَيْنِ ويطرد جمعا (لفعول اسْما) مذكرا أَو مؤنثا كعمود وَعمد وقلوص وقلص (أَو صفة لَا لمفعول) كصبور وصبر وشكور وشكر بِخِلَاف نَحْو حَلُوب وركوب (وفعيل) بِلَا تَاء (اسْما) كقضيب وقضب وندر فِي الصّفة كنذير وَنذر وَفِي ذِي التَّاء كصحيفة وصحف (وفعال) بِالْفَتْح (وفعال) بِالْكَسْرِ (اسْمَيْنِ غير مضاعفين) لمذكر أَو مؤنث كقذال وقذل وأتان وأتن وحمار وحمر وذراع وذرع (وَيجب تسكين عينه إِن كَانَت واوا اخْتِيَارا) نَحْو سوار وسور ونوار وَنور وعوان وَعون وَمن ضمهَا فِي الضَّرُورَة قَوْله:

(عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْن وتبدو ... بالأكفِّ اللامعات سُوُرْ) [3]

وذكر ابن سيده

وحكى ابن جنى ، سُوْرٌ وسُوُرٌ فأما سيبويه فلم يَحْك سُورا إلا على الضَرورة وذلك لاستِثْقال الضَّمة على الواو وإنما حَمَل بيتَ عديٍّ بن زيد على الضَّرورة وهو : البيت و قال ، ووافق الذين يَقُولونَ سُوار والذينَ يقولُون سِوَار [4]

قال سيبويه في التصريف: (فأما (فعُل) فإن الواوفيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في (أدْؤُر) وذلك قولهم: عَوان وعُوْن، ونَوار ونوْر).

---

[1] البيت في ذيل ديوانه 127

[2] 1 / 561 انظر شرح الشواهد الشعرية في امات الكتب النحوية

[3] - انظر همع الهوامع 3 / 351 – 352 وانظر التصريح 2 / 531 وشذا العرف 1 / 88 وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 5 / 257

[4] انظر المخصص 1 / 370

يريد أنهم أسكنوا ما كان على (فعُل) مما عينه واو، وجعلوا التخفيف بالإسكان كهمزهم لواو (أدْؤُر وأنؤُر) وحملوا (عُوْن ونوْر) في التخفيف على تخفيفهم في الصحيح، مثل قولهم: رُسْل في رُسُل، وطُنب في طُنب، وعدلوا إلى التخفيف بالإسكان، كما عدلوا إلى التماس التخفيف بقلبهم الواو التي تقع في (أفعُل) عيناً همزةً.

ثم مضى سيبويه في كلامه حتى انتهى إلى قوله: (ويجوز تثقيله في الشعر) يعني تثقيل (فعُل) مما عينه واو.

قال عدي بن زيد:

(عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِين وتبدو ... بالأكُفِّ اللامعاتِ سُور)

الشاهد فيه تحريك الواومن (سُوُر) بالضم، وهوجمع سِوار.[1]

وتيع هذا الرأي ابن يعييش بأن تحريك العين من فعل ضرورة .[2]

وجاء في شرح الشافية

قال الأعلم: الشاهد فيه تحريك الواو من سُوُرْ بالضم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفا، إذ كان التخفيف جائزاً في الصحيح في مثل الحُمْر والرُّسْل، فلما كان في الصحيح جائزاً مع خفته كان في المعتل لازماً لثقله، [3]

وكان هذا الرأي ايضا لابن جني فقد ذكر أنه قد يجوز تثقيله في الشعر؛ لأنهم قد يضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في الكلام، كما قال الشاعر : البيت

أما "فُعُل" الأجوف بالياء فهو بمنزلة الصحيح، فلا تستثقل الضمة فيه [4]

وعلى هذا يكون العلماء قد اتفقوا على أن فعل بضمتين تأتي ساكنة العين للتخفيف وإنما جاء تحريكها بالضم ضرورة في الشعر وهو الشاهد في البيت لأن في تحريكها مع الواو زيادة ثقل

---

[1] انظر شرح أبيات سيبويه 2 / 360 - 261

[2] شرح المفصل لابن يعيش 3 / 280

[3] انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 4 / 121

[4] - انظر المنصف لابن جني ص 338 -339

وزن مفعل

قول عدي :

أبلغ النعمان عني مالكا أنه قد طال حبسي وانظاري [1]

فصل علماء اللغة في أصل (ألك) فقالوا

(أَلَكَ) الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَمُّلُ الرِّسَالَةِ. قَالَ الْخَلِيلُ: الْأُلُوكُ الرِّسَالَةُ، وَهِيَ الْمَأْلُكَةُ عَلَى مَفْعَلَةٍ. قَالَ: وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الرِّسَالَةُ أُلُوكًا لِأَنَّهَا تُؤْلَكُ فِي الْفَمِ، مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ: الْفَرَسُ يَأْلُكُ بِاللِّجَامِ وَيَعْلُكُهُ: إِذَا مَضَغَ الْحَدِيدَةَ. قَالَ: وَيَجُوزُ لِلشَّاعِرِ تَذْكِيرُ الْمَأْلَكَةِ. قَالَ عَدِيٌّ:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: " أَلِكْنِي إِلَى فُلَانٍ "، الْمَعْنَى تَحمل رسالتي [2]

والمَلَك: مُشْتَقّ مِنْهُ، وَأَصله: مَأْلَك، ثمَّ قلبتالهمزة إِلَى مَوضِع اللَّام فَقيل: مَلأَك، ثمَّ خففت الْهمزَة بِأَن أُلقيت حركتها على السَّاكِن الَّذِي قبلهَا، فَقيل، مَلَك، وَقد يسْتَعْمل متممًّا، والحذف أَكثر وَالْجمع: مَلَائِكَة، دخلت فِيهَا الْهَاء لَا لعجمة وَلَا لعوض وَلَا لنسب وَلَكِن على حد دُخُولهَا فِي القشاعمة والصياقلة. [3]

وَاسْمُ الرِّسَالَةِ مَأْلُكٌ

بِضَمِّ اللَّامِ وَمَأْلُكَةٌ أَيْضًا بِالْهَاءِ وَلَامُهَا تُضَمُّ وَتُفْتَحُ وَالْمَلَائِكَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنْ لَفْظِ الْأُلُوكِ وَقِيلَ مِنْ الْمَأْلَكُ الْوَاحِدُ مَلَكٌ وَأَصْلُهُ مَلْأَكٌ وَوَزْنُهُ مَعْفَلٌ فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَسَقَطَتْ فَوَزْنُهُ مَعَلٌ فَإِنَّ الْفَاءَ هِيَ الْهَمْزَةُ وَقَدْ سَقَطَتْ وَقِيلَ مَأْخُوذٌ مِنْ لِأَكَ إِذَا أَرْسَلَ فَمَلْأَكٌ مَفْعَلٌ فَنُقِلَتْ الْحَرَكَةُ وَسَقَطَتْ الْهَمْزَةُ وَهِيَ عَيْنٌ فَوَزْنُهُ مَفَلٌ وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ. [4]

---

[1] البيت من بحر الرمل وهو في ديوانه ص 93

[2] انظر مغجم مقاييس اللغة 1 / 132

[3] انظر المحكم والمحيط الأعظم 7 / 88

[4] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير1 / 18

وقد ذكر ابن الحاجب أن على هذه اللغة جاء ملك، وأصله مَلْأَك، وعلى هذا جمعوه، فقالوا: ملائك وملائكة، لأن جمع مَفْعَل مَفَاعِل، ودخلت الهاء في ملائكة لتأنيث الجمع، وقد قدموا الهمزة على اللام فقالوا: مَأْلُك ومَأْلُكة للرسالة، قال عدي بن زيد: (من الرمل) أبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً * أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانتظار

وقال لبيد رضي الله عنه: (من الرمل) وغلاَمٍ أرْسَلَتْهُ أُمُّهُ * بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنَا مَا سَأَلْ

ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة، فهذا يدل على أن الفاء لام والعين همزة " انتهى.[1]

ولكن العلماء قالوا إنه ليس في كلام العرب: اسم على مَفْعُلٍ إلا أربعة: مَكْرُمٌ ومعْوُن وميسر ومألك، وهي الرسالة . وزعم سيبويه أنه ليس في كلام العرب مَفْعُلٌ وقد حكيت هذه الأربعة، فلقائل أن يقول: ليست على مفعل، فمكرم جمع مُكْرُمَةٍ، ومعون جمع معونة، ومألك جمع مألكة، وميسر جمع ميسرة، ووجدت في القرآن حرفا، قرأ عطاء: (فنظرة إلى مَيْسُرِهِ) .[2]

وقد علل هذا سيبويه فقال [3]: وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعل، قال الشيخ: فهذا سيبويه لم يثبت مفعلا فقد خالف كلام المصنف كلام سيبويه، ولا يخفى أن هذا الذي فعله المصنف ليس فيه مخالفة، لأن سيبويه – رحمه الله تعالى – لم يلتفت إلى الشاذ لندوره وقلة ما ورد منه فكان عنده غير معتبر.

ثم قال الشيخ : «ويحتمل أن يكون الأصل: مكرمة ومعونة وميسرة ومهلكة ومألكة، وقد سمع فيه ذلك فحذفت منه الهاء شذوذا» [4].

وذكر ابن جني أنه قد يجوز أيضا أن يكون جمع "مَأْلُكة" وهي الرسالة، أو يكون حذف الهاء ضرورة وهو يريدها. [5]

---

[1] انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 4 / 287 - 288

[2]- 48 ليس في كلام العرب 1 / 47

[3] الكتاب لسيبويه 4 / 90

[4] انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8 / 3826

[5] انظر المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني 1 / 309

والشاهد فيه: قوله «مألكا» بزنة «مفعل» وهو شاذ وقيل: هو جمع مألكة، ويجوز أن يكون أصله:

مألكة فحذفت منه الهاء ضرورة.[1]

وقد ذكر بعض العلماء أن في هذا البيت شاهد آخر فى حذف الياء.

وهو على ضربين: مقيس وغير مقيس، والمقيس: لازم، وغير لازم.

فاللّازم: إذا كانت الياء لاما ساكنة، وانكسر ما قبلها، ولقيها ساكن، أو دخل عليها جازم، نحو: يرمى الناس، ولم يرم زيد.

وغير اللازم: كالفواصل والقوافى، نحو قوله تعالى:"وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ" و" الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ" يريد: يسرى، والمتعالي، وكقول الشاعر:

أبلغ النّعمان عنّى مألكا ...أنّه قد طال حبسي وانتظار

ينشد بحذف الياء وإثباتها.[2]

ومن هذا نعلم أن في هذا البيت شاهدان الأول في قوله مألك وهي على وزن مفعل البعض حكم على هذا الوزن بأنه شاذ والبعض بأنه مسموع وحذفت منه الهاء شذوذا والشاهد الثاني في قوله انتظاري حيث حذفت منه الياء مراعات للفواصل

وزن مفعل

قول عدي

شئز جنبي كأني مهدا جعل القين على الدف إبر [3]

(هدأ)

هَدَأَ هَدْءاً وهُدوءاً: سكَنَ. وأَهْدَأَهُ: سَكَّنَهُ، يقال هَدَّأْتُ الصبيَّ، إذا جعلتَ تضربَ عليه بكفِّك وتسكِّنه لينام، وأَهْدَأْتُهُ إهْداءً. قال عدى بن زيد: البيت [4]

يقال: نظرتُ إلى هَدْئه بالهَمْز: أي سِيرَتِه، مثل هَدْيه بلا هَمْز، وإنّما أسْقَطوا الهمز فجعلوا مكانَها الياء وأصلُها الهَمْزُ من هَدَأَ يَهْدَأ: إذا سَكَن. وأَتَيْتُه بعد هَدِيءٍ من اللّيل

---

[1] انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 8 / 3826

[2] انظر البديع في علم العربية 2 / 521

[3] البيت في ديوانه ص 59

[4] انظر تاج اللغة وصحاح العربية 1 / 83

على فَعِيل، ومَهْدَإٍ على مَفْعَل بفتح الميم، مثل هُدُوءٍ وهَدْء وهَدْءَة. ويُرْوَى بيتُ عَدِيّ بن زَيْد:

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مَهْدَأً ... جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفّ الإبرْ

بفتح الميم نَصْبًا على الظَّرْف [1]

قَالَ: سَمِعت ابْن الْأَعرَابِي يرويهِ: مُهْدَأ وَهُوَ الصبيُّ المعلَّل لينام، ورَوَاهُ غيرُه: كَأَنِّي مَهْدَأ، أَي بعد هَدْءٍ من اللَّيْل.[2]

معنى البيت شئز: قلق، يقال: شئز الرجل إذا قلق من همٍّ أو مرض، ومهدأ من أهدأ الصبي إذا عالله لينام، والدف الجنب. يقول: إن الهموم غشينه فهو قلق كأنه صبي يتعاصى على النوم فهو يملل لينام، وكأنما كوى القين –وهو الحداد– جنبه بالإبر المحماة.[3]

ولكن إنما يفعل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف كقول عدي

شئز جنبي كأنّي مهدأ ... جعل القين على الدفِّ إبر

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فَرَح. ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين [4]

} هَدَأْتُ الصَّبِيَّ إِذا جَعَلْتَ تَضْرِبُ عليهِ بِكَفِّك وتُسَكِّنُه لِينَامَ، {وأَهْدَأْتُه} إِهداءً. وَقَالَ الأَزهريُّ: أَهْدَأَتِ المرأَةُ صَبِيَّها، إِذا قَارَبَتْهُ وسَكَّنَتْهُ لِينامَ، فَهُوَ {مُهْدَأٌ. وروى عَن ابْن الأَعرابيِّ أَن} المُهْدَأَ فِي بيتِ عَدِي ابْن زَيحدٍ هُوَ الصَّبِيُّ المُعلَّلُ لِينَام، وجعلَه غَيْرُهُ فِي الرِّوايةِ مَصْدَراً.[5]

أهدأَ يُهدِئ، إهداءً، فهو مُهدِئ، والمفعول مُهدَأ[6]

وجاءت رواية أخرى للبيت

سكن القافية على الأَصْل وَقَالَ آخر

---

[1] انظر التكملة والذيل والصلة للصغاني 1/ 58

[2] انظر تهذيب اللغة6 / 204

[3] انظر الخصائص لابن جني 2 / 99

[4] انظر الخصائص لابن جني 2 / 99

[5] انظر تاج العروس1 / 506

[6] معجم اللغة العربية المعاصرة 3 / 2330

(شئز جَنْبي كَأَنِّي مهدأ ... جعل الْقَيْن على الْجنب إبر)

ولَم يقل إبرا وَهُوَ مفعول منصرف [1]

[1] انظر الجمل في النحو 1 / 225

الخاتمة

وبعد فإن الشاهد النحوي يعد من أهم عناصر تأصيل قواعد اللغة وتراكيبها وتعبيراتها، به يتوصل إلى معرفة لغة العرب، وعليه المعوّل في تقعيد اللغة العربية، لذلك كان الاحتجاج بالشاهد النحوي القاعدة التي ينطلق منها النحاة في أي دراسة يسعون إليها لفهم اللغة وتحليل عناصرها ووضع قواعدها .

ولذا كان اختياري لهذا الموضوع في بحثي المتواضع ومن خلال الدراسة التحليلية للشواهد في شعره توصلت إلي النتائج الآتية :

1- أن الشاعر عدي بن زيد من شعراء العصر الجاهلي توفي سنة 35 قبل الهجرة ولكن أسلوبه في الشعر لم يكن كشعراء عصره بل اتسم شعره بالسهولة واللين على غير المعهود للشعر الجاهلي ولعل السبب في ذلك هو تربيته وبيئته الحضرية التي نشأ فيها اكسبته اللين والسهولة

2- مدحه كثير من العلماء وقالوا فيه إنه من دهاة الشعراء في عصره وقال أبو زيد النحوي لو تمنيت أن أقول الشعرا ما قلت إلا شعر عدي بن زيد

3- أن العلماء قد حلموا عليه كثيرا ونسبوا كثيرا من أشعاره إلى غيره وهي مذكورة في ديوانه وهي ثلاثة شواهد فقط

4- تعدد الشواهد النحوية عنده فقد بلغت اثنين وعشرين شاهدا وحققتها وشرحتها وهي موافقة للقواعد النحوية والصرفية.

الفهارس

أولا فهرس القرآن الكريم

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
قالوا نعبد ألهك وإله أبائك إبراهيم	البقرة	133	
واذكروه كما هداكم	البقرة	198	
واختلاف الليل والنهار	آل عمران	190	
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم	النساء	9	
ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به	النساء	66	
تريدون عرض الدنيا والله يريد تلآخرة	الأنفال	67	
ولو شاء ربك لجعل الناس أمة	هود	118	
إنما أشكو بثي وحزني إلى الله	يوسف	86	
عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال	الرعد	9	
قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي	الإسراء	100	
وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل	الكهف	29	
لا تخاف دركا ولا تخشى	طه	77	
لا ترى فيها عوجا ولا أمتا	طه	107	
ولا يخاف ظلما ولا هضما	طه	112	
وأسروا النجوى الذين ظلموا	الأنبياء	3	
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	الأنبياء	22	
ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام	لقمان	27	
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة	الأحزاب	21	
وهو الذي في السماء إله	الزخرف	84	

لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم	الحجرات	7	
لو نشاء جعلنا أجاجا	الواقعة	70	
لا تبقي ولا تذر	المدثر	28	
والليل إذا يسر	الفجر	4	
وما أدراك ما الحطمة	الهمزة	5	

ثانيا فهرس المصادر والمراجع

1- رتشاف الضرب من لسان العرب

لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م

2- أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني

المؤلف: أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي

الناشر: وكالة المطبوعات – الكويت الطبعة: الأولى، 1980 م

3- الأصول في النحو

المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي

الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

4- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)

الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م

5- الأفعال الناسخة

المؤلف: حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب)

الناشر: مطبوع سنة 1998 م على نفقة الكاتب

6- أمالي ابن الحاجب

المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ)

دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة

الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت

عام النشر: 1409 هـ - 1989 م

7- أمالي ابن الشجري المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)
المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1991 م
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين
المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) الناشر: المكتبة العصرية
الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م
9- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)
المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي
الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
10- الإيضاح في علوم البلاغة
المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739هـ)
المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي الناشر: دار الجيل - بيروت
الطبعة: الثالثة
11- لبديع في علم العربية
المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين
الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، 1420 هـ
12- تاج العروس من جواهر القاموس

المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية

13- تاريخ آداب العرب

المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: 1356هـ) الناشر: دار الكتاب العربي

14- تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي

المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ) الناشر: دار المعارف

15- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد

المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد) الناشر: دار الكتاب العربي

الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م

16- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

المؤلف: أبو حيان الأندلسي المحقق: د. حسن هنداوي

الناشر: دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى

17- تعجيل الندى بشرح قطر الندى

تأليف:عبد الله بن صالح الفوزان

18- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو

المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)

الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م

19- لتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية

المؤلف: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: 650 هـ)
عدد الأجزاء: 6 المحققون:
جـ 1 / حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة 1970 م
جـ 2 / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة 1971 م
جـ 3 / حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة 1973 م
جـ 4/ حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة 1974 م
جـ 5 / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة 1977 م
جـ 6 / حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة 1979 م
الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة

20- «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (شرح التسهيل المسمى))
المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)
دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون
الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، 1428 هـ

21- تهذيب اللغة
المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)
المحقق: محمد عوض مرعب
الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 2001م

22- جامع الدروس العربية
المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: 1364هـ)

الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ – 1993 م
23- الجمل في النحو
المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م
24- الجنى الداني في حروف المعاني
المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)
المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1992 م
25- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع
المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: 1362هـ) ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي
الناشر: المكتبة العصرية، بيروت
26- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك
المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)
الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان
الطبعة: الأولى 1417 هـ –1997م
27- الحيوان
المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ)
الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، 1424 هـ
28- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)
تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون
الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م
29- الخصائص
المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)
الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة
30- ديوان عدي بن زيد حققه وجمعه محمد جبار المعيبد
شركة دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد 1965
31- الرابط وأثره في التراكيب في العربية
المؤلف: د حمزة عبد الله النشرتي
الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة
الطبعة: السنة السابع عشرة العددان السابع والستون والثامن والستون رجب ـ ذو الحجة 1405هـ ـ 1985م
32- سر صناعة الإعراب
المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)
الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان
الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م
33- شذا العرف في فن الصرف
المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ)
المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله الناشر: مكتبة الرشد الرياض
34- شرح كتاب سيبويه
المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)
المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 2008 م
35- شرح أبيات مغني اللبيب

المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030 هـ - 1093 هـ)
المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق
الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت
الطبعة: (جـ 1 - 4) الثانية، (جـ 5 - 8 الأولى)
عام النشر: عدة سنوات (1393 - 1414 هـ)
36- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك
المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)
المحقق: محمد باسل عيون السود
الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
37- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك
المؤلف : علي بن محمد الأشموني
38- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)
المحقق: مجموعة محققين وهم:
• الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
• الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا.
• الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي.
• الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش.
• الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش.
• الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش.
• الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيمالعايد/د. السيد تقي.
• الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا
• الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا
الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
39- شرح الرضي على الكافية
المؤلف : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي
40- شرح تسهيل الفوائد
المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)
المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون
الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م)

41- شرح شافية ابن الحاجب
مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة
المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:
محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية
محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية
محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية الناشر:
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
عام النشر: 1395 هـ - 1975 م
42- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب
المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ)
المحقق: نواف بن جزاء الحارثي

الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م

43- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»
المؤلف: محمد بن محمد حسن شُرَّاب
الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان
الطبعة: الأولى، 1427 هـ- 2007 م

44- شرح شواهد المغني
المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ)
وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان
مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي الناشر: لجنة التراث العربي
الطبعة: بدون، 1386 هـ - 1966 م

45- شرح الكافية الشافية
المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى

46- شرح المفصل للزمخشري
المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)
قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان
الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

47- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: 672 هـ)
المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: 807 هـ)
المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)
الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان
عام النشر: 1425 هـ - 2005
48- شعراء النصرانية
جمعه ووقف على طبعة وتصحيحه: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (المتوفى: 1346هـ)
الناشر: مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت
عام النشر: 1890 م
49- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك المؤلف: إبراهيم بن صالح الحندود
الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - 1421هـ/2001م
50- الكتاب
المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة
الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
51- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم
المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)

تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي
الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى – 1996م.
52- الكناش في فني النحو والصرف
المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ)
دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام
الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان
عام النشر: 2000 م
53- اللباب في علل البناء والإعراب
المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م
54- ليس في كلام العرب
المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ) المحقق: أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م

55- المحكم والمحيط الأعظم
المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي
الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م
56- المخصص

المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)
المحقق: خليل إبراهم جفال
الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م
57- مصادر الشعر الجاهلي
المؤلف: ناصر الدين الأسد الناشر: دار المعارف بمصر
الطبعة: الطبعة السابعة 1988
58- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير
المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت
59- معاني النحو
المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي
الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن
الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
60- معجم مقاييس اللغة
المؤلف : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا
المحقق : عبد السلام محمد هارون الناشر : دار الفكر
الطبعة : 1399هـ - 1979م.
61- معجم اللغة العربية المعاصرة
المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب
الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م
62- المفصل في صنعة الإعراب
المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) المحقق: د. علي بو ملحم

الناشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، 1993
63- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ «شرح الشواهد الكبرى»
المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى 855 هـــ)
تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر
الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية
الطبعة: الأولى، 1431 هـــ - 2010 م
64- المقتضب
المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـــ)
المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة.
الناشر: عالم الكتب. – بيروت
65- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـــ) الناشر: دار إحياء التراث القديم
الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـــ - أغسطس سنة 1954م
66- الموشح
المؤلف : أبو عبيد الله بن محمد بن عمران المرزباني
67- النحو المصفى المؤلف: محمد عيد الناشر: مكتبة
68- النحو الوافي
المؤلف: عباس حسن (المتوفى: 1398هـــ) الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة
69- النوادر في اللغة

المؤلف: أبو زيد الأنصاري تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد
الناشر: دار الشروق
الطبعة: الأولى، 1401 هـ - 1981 م
70- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع
المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)
المحقق: عبد الحميد هنداوي
الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر